

## الفصل الثامن

### مجالات مشاركة الزوجة العاملة في القرارات الأسرية

obeikandi.com

## المحتويات

تمهيد.

أولاً : موقف الزوج من مشاركة الزوجة .

ثانياً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأسرة .

ثالثاً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأبناء .

رابعاً مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأمور الاقتصادية .

خامساً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالعلاقة مع الآخرين .

سادساً : الخلاصة .

obeikandi.com

## تمهيد:

على الرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرض لها المجتمع السعودي فلا زالت جوانب أسرية واجتماعية لم تتعرض للتغيير إلا بشكل نسبي، ويُعدّ جانب مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية من أكثر الجوانب أهمية في مجال الحياة الأسرية والاجتماعية . وبوصفه جانباً مميزاً نجد أن تلك المشاركة تعوقها اعتبارات اجتماعية وومجتمعية تستند إلى وضع وبوصفه المرأة ومكانتها والنظرة إليها في المجتمع السعودي . فالتأمل للعلاقات الأسرية، يلاحظ أن الزوجة تشارك في بعض القرارات الأسرية، بينما تظل قرارات أخرى لا يتاح لها الفرصة للمشاركة في اتخاذها، والمرأة في المجتمعات العربية، لا تزال أقل مشاركة في اتخاذ القرارات، مقارنة بالمرأة في مجتمعات أخرى، وربما يعود ذلك للرواسب الثقافية الراسخة في أعماق المجتمع وقيمه المتوارثة التي تعمل على الدوام، وبشكل متجدد من خلال الأسرة ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية في الحفاظ على تلك القيم، التي تفرق بين الذكر والأنثى منذ لحظة الميلاد، وترسم أدواراً محددة للمرأة لا تستطيع تجاوزها أو اختراقها، وإلا أصبحت شاذة، أو بمعنى أصح، خارجة عن المألوف الاجتماعي، الذي ينبغي أن تخضع له؛ بوصفها ابنة وأختاً وزوجة .

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها المجتمع السعودي، كان لها أثرها الواضح على أوضاع المرأة وأدوارها، وقد انعكس ذلك - إلى حد ما - على المشاركة والقدرة على اتخاذ القرار، سواء الخاص بحياتها أو بأسرتها، بحيث تُعدّ هذه المشاركة جانباً مهماً لا بد من تناوله؛ لمعرفة مدى المساحة المتاحة للمرأة للمشاركة فيها في مجالات الحياة الأسرية المختلفة، وهذا ما نسعى إلى الكشف عنه في هذا الفصل من خلال الأفكار والقضايا التي نعرض لها في الصفحات الآتية.

## أولاً : موقف الزوج من مشاركة الزوجة :

يأخذ التفاعل الاجتماعي للمرأة داخل الأسرة عدة أشكال ومجالات، كالعلاقة مع الزوج، والعلاقة مع الأبناء، وهناك مجال الأمور الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية للزوج، وللأسرة، سواء أكانت علاقات قرابة أو جيرة أو صداقة، ولا شك في أن شخصية المرأة تظهر من خلال الدخول في تفاعلات يومية مع أعضاء أسرتها، ومع الأفراد خارج النطاق الأسري .

جدول رقم (١٤١)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوج  
إذا كان رأي الزوجة مقبولاً في مشكلة ما

النسبة (%)	التكرار (ك)	الاستجابات
٥٤٣	٢٠٩	- يأخذ برأيها .
٤٢	١٦	- يستشيرها فقط ولا يأخذ برأيها .
٤٠٣	١٥٥	- حسب الظروف .
٠٥	٢	- أخرى
٠٨	٣	- لم تجب
١٠٠%	٣٨٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٤١) أن نسبة (٥٤٣%) من أفراد العينة أفادت بأن الزوج يأخذ برأي زوجته، بينما ذكرت نسبة (٤٢%) أنه يستشيرها فقط، ولا يأخذ برأيها، في حين أشارت نسبة (٤٠٣%) بأن ذلك حسب الظروف . وفي دراسة (عزيز: ١٩٨١م، ١٨٥) اتضح أن نسبة (٧٠٧%) من النساء العاملات يحترمن أزواجهن، و(٨٦%) لا يحترمن أزواجهن، في حين أن (٢٠٧%) منهن أجبن بلا أعرف، وهو ما يؤكد احترام زوج المرأة العاملة لزوجته في أغلب الأحيان (حسب قول الباحثة) . كذلك اتضح من نتائج دراسة (العتيبي: ١٩٩٣م، ٦٨ - ٦٩) عدم وجود فرق بين معدل أداء العاملات وغير العاملات بالنسبة للجوانب المتعلقة بمشاركة الزوجة لزوجها في اتخاذ القرار . وأشارت (العتيبي) في دراستها إلى أن المشورة في

شؤون الأطفال بالنسبة للمجموعتين تميزت عن غيرها، إذ إنها أقرب إلى الاستشارة على الدوام. أما المشورة في المجالات الأسرية الأخرى فقد اتسمت بالندرة بالنسبة للعاملات وغير العاملات. وأشارت الباحثة إلى أن الزوجة العاملة وغير العاملة تستشار أحياناً بواسطة زوجها في شؤون الإعاشة وشؤون الأطفال الصحية وشؤون زوجها الخاصة والاجتماعية، وأنها تفوض أحياناً في شراء التموين والأثاث، غير أنه يندر لزوج العاملة وغير العاملة مشاركة زوجته في شؤون عمله.

### جدول رقم (١٤٢)

#### يوضح العلاقة بين سن الزوجة وموقف الزوج

إذا كان رأيها مقبولاً في مشكلة ما (x)

موقف الزوج	يأخذ برأيها		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة ك <sup>أ</sup>	مستوى الدالة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
٢٥ سنة فأقل	٩	٣٩ر١	١	٤ر٣	١٣	٥٦ر٥			٢٣	٦ر٨	١٠ر٧	غير دالة
من ٢٦ - ٣٠ سنة	٦٤	٥٣ر٨	٣	٢ر٥	٥٠	٤٣ر٠	٢	١ر٧	١١٩	٣٥ر١		
من ٣١ - ٣٥ سنة	٤٨	٨٥ر٥	٥	٦ر١	٢٩	٣٥ر٤			٨٢	٢٤ر٢		
من ٣٦ - ٤٠ سنة	٤٦	٦٢ر٢	٤	٥ر٤	٢٤	٣٢ر٤			٧٤	٢١ر٨		
٤١ سنة فأكثر	٢١	٥١ر٢	٢	٤ر٩	١٨	٤٣ر٩			٤١	١٣ر١		
المجموع	١٨٨	٥٥ر٥	١٥	٤ر٤	١٣٤	٣٩ر٥	٢	٠ر٦	٣٣٩	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٤٦).

يتضح من الجدول رقم (١٤٢) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة ك<sup>أ</sup> (١٠ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٥). ويشير الجدول إلى أن الزوجات في فئة السن (أقل من ٢٥ سنة) يأخذ الزوج برأيها بنسبة (٣٩ر١٪). بينما الزوجات في فئة السن من (٢٦ - ٣٠ سنة) أشارت بأنه يأخذ برأيها بنسبة (٥٣ر٨٪). وأجابت الزوجات بفئة السن من (٣١ - ٣٥ سنة) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٥٨ر٥٪). وأشارت الزوجات في فئة السن من (٣٦ - ٤٠ سنة) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٦٢ر٢٪)، أما الزوجات

بفئة السن ( ٤١ سنة فأكثر )، فأشارت نسبة ( ٥١٫٢ ٪ ) بأن الزوج يأخذ برأيها .

ويلاحظ من البيانات السابقة أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة تزداد مع ارتفاع سن الزوجة، وذلك - ربما - لأن ارتفاع سن الزوجة يدل على نضج شخصيتها، بالإضافة إلى عدد سنوات زواج أطول، وعدد أطفال أكثر، وهذه جميعها متغيرات تدعم أخذ الزوج برأي الزوجة، وتحقق درجة أكبر من التفاهم بين الزوجين . وفي دراسة ( الساعاتي : ١٩٧٢م ) اتضح من البحث الميداني أنه كلما كبرت الزوجة في الأسرة الريفية والحضرية ارتبط بتزايد سيطرتها في الأسرة، كما أن سيطرتها تزداد بإنجابها الأبناء، خاصة إذا كانوا ذكوراً، وبطول مدة الزواج كذلك .

#### جدول رقم (١٤٣)

#### يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة

#### وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة في مشكلة ما مقبولاً (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		أخرى		حسب الظروف		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		يأخذ برأيها		موقف الزوج سن الزوجة
		٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	
٥٠ غير دالة	١٠٫٧	٦٫٨	٢٢			٥٦٫٥	١٢	٤٫٢	١	٢٩٫١	٩	٢٥ سنة فأقل
		٢٥٫١	١١٩	١٫٧	٢	٤٢٫٠	٥٠	٢٫٥	٣	٥٢٫٨	٦٤	من ٢٦ - ٣٠ سنة
		٢٤٫٢	٨٢			٣٥٫٤	٢٩	٦٫١	٥	٨٥٫٥	٤٨	من ٣١ - ٣٥ سنة
		٢١٫٨	٧٤			٢٢٫٤	٢٤	٥٫٤	٤	٦٢٫٢	٤٦	من ٣٦ - ٤٠ سنة
		١٢٫١	٤١			٤٣٫٩	١٨	٤٫٩	٢	٥١٫٢	٢١	٤١ سنة فأكثر
		١٠٠٫٠	٣٣٩	٠٫٦	٢	٣٩٫٥	١٣٤	٤٫٤	١٥	٥٥٫٥	١٨٨	المجموع

من دون إجابة (٤٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٢) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كاً (١٠٫٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥٠) . ويشير الجدول إلى أن الزوجات في فئة السن (أقل من ٢٥ سنة) يأخذ الزوج برأيها بنسبة (٢٩٫١٪) . بينما الزوجات في فئة السن من (٢٦ - ٣٠ سنة) أشارت بأنه يأخذ برأيها بنسبة (٥٣٫٨٪) . وأجابت الزوجات بفئة السن من (٣١

– ٣٥ سنة ) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة ( ٥٨ر٥ ٪ ) . وأشارت الزوجات في فئة السن من ( ٣٦ – ٤٠ سنة ) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة ( ٦٢ر٢ ٪ ) ، أما الزوجات بفئة السن ( ٤١ سنة فأكثر ) ، فأشارت بنسبة ( ٥١ر٢ ٪ ) بأن الزوج يأخذ برأيها .

ويلاحظ من البيانات السابقة أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة تزداد مع ارتفاع سن الزوجة، وذلك – ربما – لأن ارتفاع سن الزوجة يدل على نضج شخصيتها، بالإضافة إلى عدد سنوات زواج أطول، وعدد أطفال أكثر، وهذه جميعها متغيرات تدعم أخذ الزوج برأي الزوجة، وتحقق درجة أكبر من التفاهم بين الزوجين . وفي دراسة ( الساعاتي : ١٩٧٢ م ) اتضح من البحث الميداني أنه كلما كبرت الزوجة في الأسرة الريفية والحضرية ارتبط بتزايد سيطرتها في الأسرة، كما أن سيطرتها تزداد بإنجابها الأبناء، خاصة إذا كانوا ذكوراً، وبطول مدة الزواج كذلك .

#### جدول رقم (١٤٣)

#### يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة

#### وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة في مشكلة ما مقبولاً (×)

موقف الزوج	يأخذ برأيها		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة كآ	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٨	٤٠ر٠	٢	١٠ر٠	١٠	٥٠ر٠			٢٠	٥ر٢	٨٧	٠٧ غير دالة
متوسط	١٤	٤٥ر٢	٣	٩ر٧	١٤	٤٥ر٢			٣١	٨ر١		
ثانوي	٥٤	٤٧ر٤	٦	٥ر٣	٥٣	٤٦ر٥	١	٠ر٩	١١٤	٢٩ر٩		
جامعي	١١٢	٥٩ر٩	٥	٢ر٧	٦٩	٣٦ر٩	٢	٠ر٥	١٨٧	٤٩ر١		
دراسات عليا	٢١	٧٢ر٤			٨	٢٧ر٦			٢٩	٧ر٦		
المجموع	٢٠٩	٥٤ر٩	١٦	٤ر٢	١٥٤	٤٠ر٤	٢	٠ر٥	٢٨١	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة ٢١ (١٥ر٤)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٢) ويتضح من معطيات الجدول نفسه أن الزوجات بمستوى التعليم الابتدائي يأخذ الزوج برأيهن بنسبة ( ٤٠ر٠ ٪ ) ، بينما الزوجات بمستوى التعليم المتوسط،

أجابت بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٤٥٢٪)، وبالنسبة للزوجات بمستوى التعليم الثانوي، أشارت نسبة (٤٧٤٪) بأن الزوج يأخذ برأيها. أما الزوجات بمستوى التعليم الجامعي فقد ذكرت نسبة (٥٩٩٪) بأنه يأخذ برأيها. وأخيراً الزوجات بمستوى التعليم العالي، ذكرت نسبة (٧٢٤٪) بأن الزوج يأخذ برأيها.

والملاحظ أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة تزداد بارتفاع مستوى تعليم الزوجة، إذ ربما يمثل ذلك دافعاً لضرورة استشارتها، ومن ثم قبول رأيها، ذلك ربما لأن التعليم يزيد من درجة وعيها ونضجها، ويجعل منها شخصية ذات صفات مختلفة عن الزوجة غير المتعلمة، إذ يتضح في المقابل من ذلك أن نسبة أن الزوج يستشير الزوجة فقط، ولا يأخذ برأيها تزداد بانخفاض مستوى الزوجة التعليمي. وجاء في دراسة (قريطم وآخرون: ١٤٠١هـ، ٢٧) أن مشاركة المرأة في القرارات التي تتخذها الأسرة تزداد مع ارتفاع مستوى تعليمها.

#### جدول رقم (١٤٤)

#### يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج

#### وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة في المشكلة مقبولاً (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		أخرى		حسب الظروف		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		يأخذ برأيها		موقف الزوج تعليم الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٢٠٣ غير دالة	٢٠	١١٩	٤٥			٤٠٠	١٨	٢٠٢	١	٥٧٨	٢٦	٥ سنوات فأقل
		٢٩٤	١١١	١٨	٢	٤٢٣	٤٧	٤٥	٥	٥١٤	٥٧	٦ - ١٠ سنة
		٢٥٩	٩٨			٢٨٨	٢٨	٢٠	٢	٥٩٢	٥٨	١١ - ١٥ سنة
		١٩٣	٧٣			٣٧٠	٢٧	٥٥	٤	٥٧٥	٤٢	١٦ - ٢٠ سنة
		١٣٥	٥١			٤٥١	٢٣	٥٩	٣	٤٩٠	٢٥	٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠٠	٣٧٨	٥	٢	٤٠٥	١٥٣	٤٠	١٥	٥٥٠	٢٠٨	المجموع

من دون إجابة (٧).

يتضح من الجدول رقم (١٤٤) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كاً (٨٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٧). ويشير الجدول نفسه إلى أن المتزوجات في فئة (٥ سنوات فأقل) بلغت

نسبة أخذ الزوج برأيها (٥٧٫٨٪) ، وبالنسبة للزوجات من فئة ( من ٦ سنوات إلى ١٠ سنوات ) بلغت نسبة أخذ الزوج برأيها ( ٥١٫٤٪ ) ، وللزوجات في فئة ( ١١ سنة إلى ١٥ سنة ) بلغت نسبة من يأخذ الزوج بأبيها ( ٥٩٫٢٪ ) ، وفي حين بلغت نسبة الزوجات اللاتي يأخذ الزوج برأيها في فئة ( من ١٦ سنة إلى ٢٠ سنة ) بلغت ( ٥٧٫٥٪ ) ، وبالنسبة للزوجات في فئة ( أكثر من ٢٠ سنة ) بلغت نسبة من يأخذ الزوج برأيها ( ٤٩٫٠٪ ) .

ويلاحظ من البيانات السابقة أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة غير مرتبطة بعدد سنوات الزواج، إذ إن المتزوجين في الفئة الأولى بلغت النسبة ( ٥٧٫٨٪ ) ، بينما بلغت نسبة المتزوجين في الفئة الأخيرة ( ٤٩٫٠٪ ) ، وربما يرجع ذلك لتأثير متغيرات أخرى أقوى من هذا المتغير، كمستوى تعليم الزوجة، وكونها عاملة أم غير عاملة، ومستوى تعليم الزوج.

#### جدول رقم (١٤٥)

#### يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمجالات الأسرية

#### التي تشارك الزوجة في اتخاذ قراراتها

الاستجابات	تشارك بعالية		تشارك إلى حد ما		لا تشارك	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
- شؤون البيت والأسرة .	٣٦٦	٩٥٫١	١٥	٣٫٩	٤	١٫٠
- تربية الأبناء .	٣٥٥	٩٢٫٢	٢٥	٦٫٥	٥	١٫٣
- تعليم الأبناء .	٣٤٥	٨٩٫٦	٣٣	٨٫٦	٧	١٫٨
- مشكلات الأبناء .	٣٣٦	٨٧٫٢	٣٧	٩٫٦	١٢	٣٫١
- تحديد منطقة السكن .	١٢٢	٣١٫٧	٢٢٧	٥٩٫٠	٢٧	٧٫٠
- اختيار أثاث المنزل .	٢٩٦	٧٦٫٩	٨٣	٢١٫٦	١	٠٫٣
- شراء احتياجات الأسرة .	٢٨٠	٧٢٫٧	٩٢	٢٣٫٩	٤	١٫٠
- زيارة الأقارب والأصدقاء .	١٨٤	٤٧٫٨	١٨٧	٤٨٫٦	٥	١٫٣
- تنظيم النسل .	٢٣٧	٦١٫٦	١٢٠	٣١٫٢	١٣	٣٫٤
- أخرى .	٢	٠٫٥				

يتضح من الجدول رقم (١٤٥) أن نسبة ( ٩٥٫١٪ ) من أفراد العينة أفادت بأنها تشارك بفاعلية في شؤون البيت والأسرة، أما بالنسبة لتربية الأبناء، فذكرت نسبة

(٩٢٢٪) بأنها تشارك بفاعلية، وفيما يختص بتعليم الأبناء أشارت نسبة (٨٩٦٪) بأنها تشارك بفاعلية، وأجابت نسبة (٨٧٣٪) بأنها تشارك بفاعلية فيما يخص مشكلات الأبناء، وبالنسبة لتحديد منطقة السكن، أشارت نسبة (٣١٧٪) بأنها تشارك بفاعلية، فيما يختص باختيار أثاث المنزل، أشارت نسبة (٧٦٩٪) بأنها تشارك بفاعلية، وبالنسبة لشراء احتياجات الأسرة، ذكرت نسبة (٧٢٧٪) بأنها تشارك بفاعلية، وحول زيارة الأقارب والأصدقاء، أجابت نسبة (٤٧٨٪) بأنها تشارك بفاعلية، وبخصوص تنظيم النسل ذكرت نسبة (٦١٦٪) بأنها تشارك بفاعلية .

الملاحظ أن أعلى نسبة بالنسبة لمشاركة الزوجة بفاعلية هي في مجال شؤون البيت والأسرة، حيث بلغت النسبة (٥٩١٪) ، يليها تربية الأبناء، حيث بلغت مشاركتها بفاعلية (٩٢٢٪) ، ثم تعليم الأبناء، إذ بلغت نسبة المشاركة (٨٩٦٪) ، فمشاركتها في مشكلات الأبناء بنسبة (٨٧٣٪) ، فالمشاركة في اختيار أثاث المنزل بنسبة (٧٦٩٪) ، فالمشاركة في شراء احتياجات الأسرة بنسبة (٧٢٧٪) ، فبقية المجالات بالمقابل نلاحظ أن أقل نسبة في مشاركة الزوجة بفاعلية هي في مجال تحديد منطقة السكن، إذ بلغت النسبة (٣١٧٪) ، فمجال زيارة الأقارب والجيران، إذ بلغت النسبة (٤٧٨٪) وارتباطاً بذلك أنه في دراسة ( القاسمي : ١٩٩٣م، ٢٠٦) اتضح أن الزوج يقوم بشراء احتياجات الأسرة بنسبة (٣٤٢٪) بينما الزوجة تقوم بذلك بنسبة (٨٢٪) ، وكلاهما معاً بنسبة (٥٦٦٪) ، مما يبين أن الرجل في مجتمع الإمارات وعلى أساس عينة يتدخل حتى في الشؤون الخاصة بالمرأة، ولا يترك لها سلطة التصرف في ذلك حسب إشارة الباحثة . كذلك أشارت الباحثة في دراستها ( القاسمي : ١٩٩٥م، ٢٧٣) إلى أن نسبة من يقمن بشراء مستلزمات الأسرة (٥٧٪) ، وتربية الأطفال والإشراف عليهم بنسبة (٧٦٪) ، ورعاية شؤون الزوج بنسبة (٦١٪) ، واتخاذ القرارات المهمة وتنفيذها بنسبة (٣٥٪) ، ومشاركة الزوج في إدارة الأسرة بنسبة (٥٧٪) .

جدول رقم (١٤٦)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأهم ثلاثة مقترحات

لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف القرارات الأسرية

المقترح الثالث		المقترح الثاني		المقترح الأول		الاستجابات
ك	%	ك	%	ك	%	
١	٠,٣	٢	٠,٥	١٧٨	٤٦,٢	- رفع المستوى التعليمي للمرأة .
٣	٠,٨	٦٦	١٧,١	١٠١	٢٦,٢	- الاهتمام بتنقيف المرأة .
٢٥	٦,٥	١٣٩	٣٦,١	٧٠	١٨,٢	- تربية المرأة على ضرورة المشاركة .
٣٧	٩,٦	٧٤	١٩,٢	١٥	٣,٩	- تغيير نظر المجتمع إلى المرأة .
٤٥	١١,٧	٤٣	١١,٢	٤	١,٠	- نقد التقاليد التي تخفض من مكانة المرأة . . .
٦١	١٥,٨	٣٧	٩,٦	٤	١,٠	- توفير الخدمات التي تساعد المرأة العاملة
١٨٢	٤٧,٣	٨	٢,١	٣	٠,٨	- توعية الرجل بذلك .
٣١	٨,١	١٦	٤,٢	١٠	٢,٦	- أخرى .

يتضح من الجدول رقم (١٤٦) أن نسبة (٤٦,٢%) أجابت برفع مستوى المرأة التعليمي، أما بالنسبة لمقترح الاهتمام بتنقيف المرأة فكانت النسبة (٢٦,٢%)، في حين بلغت النسبة بخصوص مقترح تربية المرأة على ضرورة المشاركة (١٨,٢%)، بينما بلغت نسبة مقترح تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة (٣,٩%)، في حين بلغت نسبة مقترح نقد التقاليد التي تخفض من مكانة المرأة (١,٠%)، بينما بلغت نسبة مقترح توفير الخدمات التي تساعد المرأة العاملة (١,٠%)، وبلغت نسبة مقترح توعية الرجل بذلك (٠,٨%) هذا بالنسبة للمقترح الأول من قبل المبحوثات . وقد جاء ترتيب المقترحات حسب الأولوية من وجهة نظر المبحوثات، تربية المرأة على ضرورة المشاركة، يليها توعية الرجل بذلك، فرفع مستوى المرأة التعليمي، فالاهتمام بتنقيف المرأة، يليها تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة، فتوفير الخدمات، وأخيراً نقد التقاليد التي تخفض من مكانة المرأة .

والملاحظ مما سبق أن أهم مقترح من وجهة نظر المبحوثات لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف القرارات الأسرية، هو تربية المرأة على ضرورة المشاركة، وتوعية الرجل بذلك، وما من شك في أن أسلوب تنشئة الفتاة في أي مجتمع يتأثر بالثقافة السائدة فيه، من خلال الأساليب والقيم التي تظهر في التعامل مع الفتاة منذ

ولادتها . ولا شك في أن أسلوب تنشئة الفتاة اليوم في المجتمع السعودي يختلف، إلى حد ما، عن أسلوب التنشئة المتبع سابقاً في مجتمع ما قبل النفط، وذلك لدخول قيم جديدة ساعدت على تغيير بعض المفاهيم المرتبطة بالنظرة إلى الفتاة، ومن ثم تنشئتها بطريقة تتناسب مع التغيرات الجديدة . فالملاحظ أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية أثرت على العلاقات القائمة بين الوالدين، وبينهما وبين الأبناء في نطاق الأسرة، لذلك نلاحظ التغيير الذي طرأ على اتجاهات الوالدين في أسلوب تنشئتهما لأبنائهما سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً . فالأسرة قديماً هي التي كانت تقوم بعملية التنشئة لأطفالها، وينشأ هؤلاء الأطفال متوافقين مع عادات العائلة وتقاليدها، أما في الوقت الحاضر فقد أصبح هناك عديد من المؤسسات التي تشارك الأسرة في ذلك، ومن ثم لم يعد للأسرة وللوالدين الدور الرئيس في تنشئة الطفل، بل الملاحظ أنه في بعض الأسر، ونتيجة لانشغال الأب الدائم في عمله، ولخروج المرأة للعمل أصبح للعاملة المنزلية، وللمربية، والمدرسة، ووسائل الإعلام، الدور الأكبر في تشكيل قيم الطفل وثقافته .

وأصبحت العمالة الوافدة عامة، والعاملة المنزلية خاصة، تمثل مشكلة أسرية مهمة لها انعكاسات خطيرة على عملية التنشئة الاجتماعية، في ظل غياب وعي الأسرة بخطورة هذه الانعكاسات ؛ لأن التنشئة في أي مجتمع لا بد أن تكون مميزة ومتصفة بالطابع التاريخي والديني والتراثي الخاص به، بالإضافة لتأثير التغيرات الحضارية والعصرية ( ياسين : ١٩٩٢م، ١٠٧ - ١٤٤ ) .

وعلى الرغم من تعليم المرأة وعملها، والتحول الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيش في ظله المرأة السعودية، مازالت المرأة تؤدي دوراً في استمرار النظرة الدونية للمرأة، وذلك من خلال التفرقة التي تمارسها منذ البداية في تعاملها مع الولد والبنات . وقد أكدت دراسة ( درويش : ١٩٩٢م، ٢٥٧ ) على ظروف التحول في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، والتغيير في اتجاهات التنشئة للأبناء، إذ أشارت الباحثة إلى أن اتجاهات الأم نحو تنشئة الإناث بدأت تميل إلى إتاحة الفرصة لبناتها للمشاركة وإبداء الرأي، وهي بالغة التسامح، وتبدي مشاعر تقبل وحنو تجاههن،

وأكثر تشجيعاً لهن على الاستقلال في الرأي والسلوك، وتأكيد إحساسهن بالمساواة .  
 مما سبق يتضح أن هناك ارتفاعاً في أخذ رأي الزوجة من قبل الزوج وإفساح المجال لها للمشاركة في كثير من القرارات الأسرية، كـ مجال شؤون البيت والأسرة في مجال تربية الأبناء وتعليمهم وحل مشكلاتهم، وأن المساحة المتاحة للزوجة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية تزداد بتقدمها في السن، وارتفاع مستوى تعليمها .

### ثانياً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأسرة :

تُعدّ مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية من الأمور المرتبطة بالعديد من الجوانب والمتغيرات التي تحدد مدى هذه المشاركة، منها سن الزوجة، ومستوى تعليمها، وعملها، واستقلالها المادي، وعدد سنوات زواجها، وعدد الأطفال، ومستوى تعليم الزوج، وطبيعة عمله.

ومشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية يكشف عن جوانب من حياة المرأة الثقافية والاجتماعية .

جدول رقم (١٤٧)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتخذ القرار  
 في حالة استخدام وسائل منع الحمل

النسبة (%)	التكرار (ك)	الاستجابات
٥٢	٢٠	- الزوج.
٢٠.٥	٧٩	- الزوجة .
٧٠.٦	٢٧٢	- الاثنان معاً
٢,٦	١٤	- الطبيب
١٠٠%	٣٨٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٤٧) أن نسبة ( ٥٢% ) أجابت بأنه الزوج، في حين ذكرت نسبة ( ٢٠.٥% ) بأنها الزوجة، بينما أفادت نسبة ( ٧٠.٦% ) بأنهما الاثنان معاً، الزوج والزوجة، وأجابت نسبة ( ٢.٦% ) بأنه الطبيب .

والملاحظ أن أعلى نسبة هي اتخاذ القرار من قبل الزوجين، مما يشير إلى تحول واضح في العلاقات بين الزوج والزوجة، إذا كان الزوج سابقاً هو الوحيد صاحب هذا القرار، ولكن الآن أصبح للزوجة دور في اتخاذ مثل هذه القرارات. وفي دراسة ( الصديقي: ١٤٠٨هـ، ١٣٦ ) اتضح أن هناك علاقة بين مشاركة الزوجة في جميع مراحل اتخاذ قراري تنظيم الأسرة واستكمال تعليم البنات ومتغيرات: تعليم الزوجة، تعليم الزوج، النشأة الأولى لكل منهما، كما أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين عمر الزوجة ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ هذين القرارين. وقد أشارت نتائج دراسة ( العتيبي: ١٩٩٣، ١١٦ ) إلى أن هناك فرقاً في معدل استخدام موانع الحمل، إذ تشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن خروج المرأة التي تسكن منطقة الخرج للعمل قد أثر سلباً على حجم الأسرة، وأثر إيجاباً على معدل استخدام موانع الحمل.

#### جدول رقم (١٤٨)

#### يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة

#### ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل (x)

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>٢</sup>	المجموع		الطبيب		الاثنان		الزوجة		الزوج		متخذ القرار	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
٠.٠٠٨ دالة	٢٦٨٨	٥٢	٢٠	١٠٠	٢	٧٥٠	١٥	١٥٠	٢			المستوى التعليمي للزوجة	
		٨١	٣١	٩٧	٣	٤٨٤	١٥	٤١٩	١٣			ابتدائي	
		٢٩٩	١١٥	٢٦	٣	٧٢٢	٨٣	٢١٧	٢٥	٣٥	٤		متوسط
		٤٩٢	١٨٩	٢١	٤	٧٠٩	١٣٤	١٩٠	٣٦	٧٩	١٥		ثانوي
		٧٦	٢٩	٦٩	٢	٨٢٨	٢٤	٦٩	٢	٣٤	١		جامعي
		١٠٠	٣٨٤	٣٦	١٤	٧٠٦	٢٧١	٢٠٦	٧٩	٥٢	٢٠	المجموع	

من دون إجابة (١).

يتضح من الجدول رقم (١٤٨) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة ك<sup>٢</sup> (٢٦٨٨)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٨) والملاحظ أن اتخاذ القرار من قبل الاثنتين، تزداد نسبته بارتفاع مستوى تعليم

الزوجة، حيث بلغت النسبة ( ٨٢٫٨٪ ) في فئة الزوجات بمستوى الدراسات العليا .

جدول رقم (١٤٩)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة  
ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل

مستوى الدالة	قيمة كا <sup>٢</sup>	المجموع		الطبيب		الاثنتان		الزوجة		الزوج		متخذ القرار  الحالة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠٫٣	٣٫١	٧٨٫٢	٣٠١	٣٫٠	٩	٦٩٫٨	٢١٠	٢١٫٩	٦٦	٥٫٣	١٦	عاملة
		٢١٫٨	٨٤	٦٫٠	٥	٧٣٫٨	٦٢	١٥٫٥	١٣	٤٫٨	٤	غير عاملة
		١٠٠٫٠	٣٨٥	٣٫٦	١٤	٧٠٫٦	٢٧٢	٢٠٫٥	٧٩	٥٫٢	٢٠	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٤٩) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كآ (٣٫١)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫٣) ويتضح من معطيات الجدول أن نسبة مشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ هذا القرار، أعلى من نسبة مشاركة الزوجة غير العاملة، إذ بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجة العاملة (٢١٫٩٪)، ولغير العاملة (١٥٫٥٪) . وهذا ما يتفق مع دراسة ( العتيبي )، ويختلف مع دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢١٧) إذ اتضح من واقع الدراسة الميدانية أن الاتجاه الغالب في عينة البحث يفضل الأسرة كبيرة الحجم بغض النظر عن كونها عاملة أو غير عاملة، فقد تبين أن (٤٩٪) من النساء يفضلن الأسرة الكبيرة، بينما (٤٥٫٤٪) يفضلن الأسرة الصغيرة، وتبرر الباحثة ( القاسمي ) ذلك أنه لا تزال أفكار العزوة والمرأة الولود، وخاصة الذكور تحتل أهمية عند كثير من الأسر الإماراتية .

جدول رقم (١٥٠)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج

ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل (×)

مستوى الدالة	قيمة كا <sup>٢</sup>	المجموع		الطبيب		الاثقان معاً		الزوجة		الزوج		متخذ القرار  مستوى تعليم للزوج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
ار. غير دالة	١٩٩	٦٥	٢٥	١٦٠	٤	٦٨٠	١٧	١٦٠	٤			ابتدائي
		٨٦	٢٣	٣٠	١	٧٢٧	٢٤	٢١٠	٧	٣٠	١	متوسط
		٢٢٢	٨٥	٢٤	٢	٦٨٢	٥٨	٢٤٧	٢١	٤٧	٤	ثانوي
		٤٢٠	١٦١	٣٧	٦	٧٠٨	١١٤	١٩٩	٣٢	٥٦	٩	جامعي
		٢٠٤	٧٨	١٢	١	٧٣١	٥٧	١٧٩	١٤	٧٧	٦	دراسات عليا
		٠٣	١					١٠٠٠	١		أخرى	
		١٠٠٠	٢٨٢	٣٧	١٤	٧٠٥	٢٧٠	٢٠٦	٧٩	٥٢	٢٠	المجموع

من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٠) عدم وجود علاقة بين تعليم الزوج ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل، إذ بلغت قيمة كا (١٩٩) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥). وأشارت معطيات الدراسة الميدانية إلى أن اتخاذ القرار من قبل الزوجة أعلى نسبة من الزوج، إذ بلغ إجمالي اتخاذ القرار من قبل الزوج في مختلف المستويات التعليمية (٢٠.٥%)، ومن قبل الزوجة (٢٠.٦%). أما بالنسبة لاتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً، فكانت النسبة متقاربة لجميع المستويات التعليمية.

وبشكل عام نلاحظ أنه في المجتمع السعودي لا يوجد ارتباط بين المتغيرات السابق ذكرها، وبين اتخاذ القرار باستخدام وسائل منع الحمل. وربما يرجع ذلك لتأثير متغيرات أخرى بدرجة أكثر. والملاحظ في الوقت الحاضر أن هناك عوامل موضوعية بدأت تفرض التغير في حجم الأسرة السعودية والخليجية عموماً، والمقصود بها العوامل الاقتصادية، وذلك لارتفاع مستوى المعيشة، وثبات دخول الأفراد، وسيادة النزعة الاستهلاكية.

جدول رقم (١٥١) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله

النسبة (%)	التكرار (ك)	الاستجابات
٨٣	٣٢	- الزوج.
٦٨	٢٦	- الزوجة .
٨١٨	٣١٥	- الاثنان معاً.
١٦	٦	- أخرى.
١٦	٦	- لم تجب.
١٠٠	٣٨٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٥١) أن نسبة ( ٨٣٪ ) أجابت بأنه الزوج، بينما نسبة (٦٨٪) أجابت بأنها الزوجة، في حين ذكرت نسبة ( ٨١٪ ) بأنهما الاثنان معاً، ونلاحظ أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الزوج أعلى منها من قبل الزوجة، ولكن أعلى نسبة هي من قبلهما معاً، مما يشير إلى أن العلاقة بين الزوجين بدأت تأخذ شكلاً تعاونياً، وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تعرض لها المجتمع السعودي، والتي أثرت بدورها على بعض الأدوار الفردية داخل نطاق الأسرة .

جدول رقم (١٥٢)

يوضح العلاقة بين الزوجة و متخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		الطبيب		الاثنان معاً		الزوجة		الزوج		متخذ القرار
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٥ دالة	٢٠.٩	٦٨	٢٢			٩٥٧	٢٢			٤٣	١	سن الزوجة
		٣٥٣	١١٩			٨٤٠	١٠٠	٦٧	٨	٩٢	١١	٢٥ سنوات فأقل
		٢٤٦	٨٣	٦٠	٥	٧٨٣	٦٥	١٠٨	٩	٤٨	٤	٢٦ - ٣٠ سنة
		٢١٤	٧٢			٧٩٢	٥٧	٦٩	٥	١٣٩	١٠	٣١ - ٣٥ سنة
		١١٩	٤٠	٢٥	١	٨٥٠	٢٤	٥٠	٢	٧٥	٣	٣٦ - ٤٠ سنة
		١٠٠٠	٣٢٧	١٨	٦	٨٢٥	٢٧٨	٧١	٢٤	٨٦	٢٩	٤١ سنة فما فوق
												المجموع

من دون إجابة (٤٨) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٢) وجود علاقة بين المتغيرين إذ بلغت قيمة كاً (٢٠٠٩)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الاثنتين معاً في فئة الزوجات أقل من (٢٥ سنة) بلغت (٩٥٧٪). أما في فئة الزوجات (من سن ٢٦ سنة إلى ٣٠ سنة)، بلغت نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبلهما معاً (٨٤٠٪)، وبخصوص فئة الزوجات في فئة السن (من ٣١ - ٣٥ سنة) بلغت نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبلهما معاً (٧٨٣٪). أما الزوجات في فئة السن (من ٣٦ سنة إلى ٤٠ سنة) فبلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٧٩٢٪). وبالنسبة للزوجات في فئة السن (من ٤١ سنة فأكثر)، فبلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٨٥٠٪).

#### جدول رقم (١٥٣)

#### بوضوح العلاقة بين دخل الأسرة ومنتخذ القرار

#### بعدد الأبناء بعد مشيئة الله (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		الطبيب		اللاتان معاً		الزوجة		الزوج		منتخذ القرار
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٢ دالة	٢٢.٣	٤.٥	١٧			٨٢.٤	١٤	٥.٩	١	١١.٨	٢	أقل من ٤٠٠٠ ريال
		٩.٠	٣٤	٢.٩	١	٧٠.٦	٢٤	٥.٩	٢	٢٠.٦	٧	أقل من ٦٠٠٠ ريال
		٧.٧	٢٩	٣.٤	١	٨٢.٨	٢٤	٦.٩	٢	٦.٩	٢	أقل من ٨٠٠٠ ريال
		١٧.٠	٦٤	٣.١	٢	٨٥.٩	٥٥	٤.٧	٣	٦.٣	٤	أقل من ١٠٠٠٠
		٢٦.٩	١٠١	١.٠	١	٨٢.٢	٨٣	١٠.٩	١١	٥.٩	٦	أقل من ١٥٠٠٠
		١٧.٨	٦٧	١.٥	١	٩٢.٥	٦٢			٦.٠	٤	أقل من ٢٠٠٠٠
		١٧.٠	٦٤			٧٨.١	٥٠	١٠.٩	٧	١٠.٩	٧	أكثر من ٢٠٠٠٠
		١٠٠.٠	٣٧٦	١.٦	٦	٨٢.٠	٣١٢	٦.٩	٢٦	٨.٥	٢٢	المجموع

من دون إجابة (٩).

يتضح من الجدول رقم (١٥٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كاً (٢٢.٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٢).

وعموماً، فإن تحديد عدد معين وتفضيل جنس محدد من الأبناء مسألة تختلف من مجتمع لآخر، وذلك حسب ظروفه الثقافية والاجتماعية، فالسلوك الإنجابي يتحدد غالباً في ضوء مجموعة من القيم الثقافية السائدة، التي كثيراً ما يكون تأثير هذه القيم أقوى من تأثير متغيرات أخرى بالنسبة لهذا الموضوع .

والاتجاه السائد الآن لدى بعض فئات المجتمع في الوقت الحاضر هو الاكتفاء بعدد محدد من الأبناء، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية الحالية، إذ لم يعد للأبناء القيمة الاقتصادية التي كانوا يحفلون بها سابقاً في ظل المجتمع القديم، وذلك بفعل التغيرات الاجتماعية، والانفتاح على العالم الخارجي، ومن ثم أصبح السلوك الإنجابي للمرأة موضوع نقاش وتساؤل بالنسبة للمرأة لدى فئات محددة . أما بالنسبة لأغلبية الفئات الاجتماعية فالإنجاب يشكل الشغل الشاغل للمرأة السعودية، وذلك لعدة أسباب، كخوفها على المدى البعيد من فقدان الزوج إذا لم تنجب، ونظرة أهل الزوج وتعاملهم معها، والضغط التي يمارسونها على الزوج للزواج بغيرها، وفي الغالب قلما يلقي باللوم على الزوج إذا لم يتم الحمل .

#### جدول رقم (١٥٤)

#### يوضح العلاقة بين عمل الزوج ومتخذ القرار

#### بعدد الأبناء بعد مشيئة الله (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		الطبيب		الاثنان معا		الزوجة		الزوج		متخذ القرار	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
٠.٠١ دالة	٣٣٩	١٨٨	٤٩.٦	١٠١	٢٩.٨	١٦٥	٤٨.٨	٩	٢.٦	١٢	٣.٦	عمل الزوج	
		٤٨	١٢.٧			٢٨	٧.٩	٢	٠.٦	٨	٢.٦	موظف حكومي مدني	
		٨٥	٢٢.٤			٦٥	١٩.٨	١٠	٢.٩	٨	٢.٦	موظف حكومي عسكري	
		٣٧	٩.٨	٢٧	٨.٢	٣١	٩.٤	٢	٠.٦	٣	٠.٩	موظف قطاع خاص	
		٥	١.٣			٣	٠.٩	٢	٠.٦			رجل أعمال	
													تاجر
													مزارع
		١١	٣.٩			٩	٢.٦	١	٠.٣	١	٠.٣	١	٠.٣
٥	١.٣	٢٠.٠	٥.٩	٤	١.٢							أخرى	
		٣٧٩	١٠٠.٠	١٠٦	٣١.٦	٢١٥	٦٣.٩	٢٦	٧.٦	٣٢	٩.٤	المجموع	

من دون إجابة (٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٤) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كآ (٣٢٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١). وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أنه بلغت نسبة اتخاذها القرار معاً (٨٧.٨٪) بالنسبة للموظفين الحكوميين، أما بالنسبة للأزواج العسكريين فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجين (٧٩.٢٪). وبخصوص موظفي القطاع الخاص، فكانت نسبة اتخاذها معاً للقرار (٧٦.٥٪). وبالنسبة للأزواج رجال الأعمال فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً (٨٣.٨٪)، وفيما يخص الأزواج التجار، فكانت نسبة اتخاذهم معاً للقرار (٦٠.٠٪). وأخيراً بالنسبة للأزواج المتسبين فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً (٨١.٨٪).

يلاحظ من البيانات السابقة أن أعلى نسبة بالنسبة لاتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الاثنين معاً كان للأزواج الموظفين الحكوميين، حيث بلغت (٨٧.٨٪)، وأقل نسبة في اتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً كان للأزواج التجار.

ولأن عمل المرأة في أحيان كثيرة يرتبط بالحاجة الاقتصادية، سواء لتحقيق الاستقلال المادي أو المساعدة في دخل الأسرة.

#### جدول رقم (١٥٥)

#### يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمناقشة الزوج في ميزانية الأسرة

النسبة (%)	التكرار (ك)	الاستجابات
٥٦.٩	٢١٩	- دائماً.
٣٠.٤	١١٧	- أحياناً.
٨.١	٣١	- نادراً.
٤.٤	١٧	- لا.
٠.٣	١	- أخرى.
١٠٠٪	٣٨٥	المجموع

يوضح الجدول رقم (١٥٥) أن نسبة (٥٦.٩٪) أجابت بأنها دائماً تفعل ذلك،

في حين ذكرت نسبة ( ٣٠٫٤ ٪ ) بأنها أحياناً تفعل ذلك، بينما أجابت نسبة ( ٨٫٠ ٪ ) بأنها ما تفعل ذلك، ونسبة ( ٤٤٫٤ ٪ ) أشارت بأنها لا تفعل ذلك .

والملاحظ أن أعلى نسبة بلغت ( ٥٦٫٩ ٪ )، وتمثل الزوجة التي تتناقش دائماً مع الزوج في ميزانية الأسرة، وربما يرجع ذلك لإسهام الزوجة بجزء من دخلها في ميزانية الأسرة، وعلى أساس ذلك الإسهام من قبل الزوجة يتم الاتفاق مع الزوج والمناقشة في ميزانية الأسرة، ويتقبل الزوج ذلك؛ نظراً لإسهامها.

#### جدول رقم (١٥٦)

#### يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة ومناقشة الزوج في ميزانية إنفاق الأسرة (×)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		متخذ القرار  مستوى تعليم الزوجة
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
٠٫٠٠٤ دالة	٣٤٣	٥٢	٢٠	٥٠	١	٥٠	١			٢٥٠	٥	٦٥٠	١٣	ابتدائي
		٨١	٣١			٣٢	١	١٢٩	٤	٢٩٠	٩	٥٤٨	١٧	متوسط
		٢٩٩	١١٥			٩	١	٦١	٧	٣٧٤	٤٣	٥٥٧	٦٤	ثانوي
		٤٩٢	١٨٩			٧٤	١٤	٩٥	١٨	٢٧٥	٥٢	٥٥٦	١٠٥	جامعي
		٧٦	٢٩					٦٩	٢	٢٤١	٧	٦٩٠	٢٠	دراسات عليا
		١٠٠٠	٣٨٤	٣	١	٤٤٤	١٧	٨١	٣١	٣٠٢	١١٦	٥٧٠	٢١٩	المجموع

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٦) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا<sup>٢</sup> (٣٤٣)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫٠٤) وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجات بمستوى التعليم الابتدائي يتناقشن مع أزواجهن دائماً في ميزانية إنفاق الأسر بنسبة ( ٦٥٫٠ ٪ ) . وبالنسبة للزوجات بمستوى التعليم المتوسط، ذكرت نسبة ( ٥٤٫٨ ٪ )، بأنهن يتناقشن دائماً مع أزواجهن في ميزانية إنفاق الأسرة، وبخصوص الزوجات بمستوى التعليم الثانوي،

أجابت نسبة ( ٥٥٧٪ ) بأنهن يتناقشن دائماً مع أزواجهن في ميزانية إنفاق الأسرة، وفي دراسة ( قريطم وآخرون : ١٤١ ، ٣١ ) . تبين من الدراسة الميدانية أن مشاركة الزوجة في قرار إنفاق الدخل بدأت تتزايد بشكل كبير في الآونة الأخيرة، إذ وصلت نسبة مشاركتها إلى ( ٤٤٪ ) من حجم العينة، ويبرر الباحث ذلك بارتفاع مستوى التعليم والوعي وتغير النظرة الاجتماعية لدور المرأة في الحياة الزوجية .

#### جدول رقم (١٥٧)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومناقشة الزوج في ميزانية إنفاق الأسرة

مستوى الدالة	قيمة كا <sup>٢</sup>	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		مناقشة الزوج
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٠٫٨ غير دالة	١٫٥	٧٨٫٢	٣٠٫١	٣	١	٤٧٫٤	١٤	٧٣٫٧	٢٢	٣٠٫٩	٩٣	٥٦٫٨	١٧١	عاملة
		٢١٫٨	٨٫٤			٣٦٫٢	٢	١٠٫٧	٩	٢٨٫٦	٢٤	٥٧٫١	٤٨	غير عاملة
		١٠٠٫٠	٣٨٫٥	٣	١	٤٤٫٤	١٧	٨٤٫١	٣١	٣٠٫٤	١١٧	٥٦٫٩	٢١٩	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٥٧) عدم وجود علاقة تربط بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا<sup>٢</sup> (١٫٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( ٠٫٨ ) . وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن مناقشة الزوجة العاملة وغير العاملة بشكل دائم لزوجها في ميزانية إنفاق الأسرة كانت متقاربة إذ بلغت للعاملات ( ٥٦٫٨٪ ) بينما بلغت لغير العاملات ( ٥٧٫١٪ ) .

وتشير ( القاسمي : ١٩٩٥م، ٢٧٢ )، إلى أنه بالرغم من أن بعض الدراسات التي أجريت على موضوع ( اتخاذ القرار ) قد بينت أن التعليم والعمل ودخل الزوجة، يعمل على زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الأسرية، أكدت دراستها نتيجة معاكسة لنتائج هذه الدراسات، حيث توصلت في دراستها إلى أن المبحوثات سواء العاملات أو غير العاملات يشاركن في اتخاذ القرار على نحو متقارب، إذ كانت نسبة العاملات في المشاركة في بعض القرارات تمثل ( ٦٨٪ )، بينما غير

العاملات ( ٦٧٪ ) ، وبالنسبة للدراسة الحالية فكما اتضح سابقاً أنه لا توجد علاقة بين كون الزوجة عاملة أو غير عاملة في مناقشتها الزوج في ميزانية إنفاق الأسرة، مما يُعدّ ذلك مؤشراً لتغير النظرة إلى المرأة، ومن ثم الاهتمام بمشاركتها وأخذ رأيها بخصوص المجالات الأسرية المختلفة، وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية وارتفاع مستوى التعليم، وذلك خلافاً لما كان سائداً .

جدول رقم (١٥٨)

يوضح العلاقة بين دخل الأسرة ومناقشة الزوج

في ميزانية إنفاق الأسرة (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		مناقشة الزوج دخل الأسرة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
ار: غير دالة	٣٣٠	٤٥	١٧					٥٩	١	٣٥٣	٦	٥٨٨	١٠	أقل من ٤٠٠٠ ريال
		٩٢	٣٥			٥٧	٢	١٧١	٦	٢٠٠	٧	٥٧١	٢٠	أقل من ٦٠٠٠ ريال
		٧٦	٢٩	٣٤	١	٣٤	١			٤١٤	١٢	٥١٧	١٥	أقل من ٨٠٠٠ ريال
		١٧٠	٦٥			٦٢	٤	٦٢	٤	٣٧٧	١٨	٦٠٠	٣٩	أقل من ١٠٠٠٠
		٣٧٥	١٠٥			٤٨	٥	٥٧	٦	٣٧٦	٢٩	٦١٩	٦٥	أقل من ١٥٠٠٠
		١٧٥	٦٧			٤٥	٣	٦٠	٤	٣٦٩	١٨	٦٢٧	٤٢	أقل من ٢٠٠٠٠
		١٦٨	٦٤			٣١	٢	١٥٦	١٠	٣٧٥	٢٤	٤٣٨	٢٨	أكثر من ٢٠٠٠٠
		١٠٠٠	٢٨٢	٣	١	٤٥	١٧	٨١	٣١	٢٩٨	١١٤	٥٧٣	٢١٩	المجموع

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٨) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كاً (٣٣٠)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (ار) . حيث تشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجات في فئة دخل الأسرة الشهري ( ٤٠٠٠ ) أربعة آلاف ريال تتناقشن مع أزواجهن دائماً في ميزانية إنفاق الأسرة بنسبة ( ٥٨٨٪ ) ، بالمقابل الزوجات في فئة دخل الأسرة أكثر من ( ٢٠٠٠٠ ) عشرين ألف ريال، تتناقشن مع أزواجهن دائماً في ذلك بنسبة ( ٤٣٨٪ ) .

وقد يرجع ذلك ( عدم وجود علاقة ) إلى عدم تعوّد الأفراد عامة في المجتمع السعودي على التخطيط واعتماد خطة محددة للإنفاق، وذلك بغض النظر عن الدخل، ومع أنه حديثاً بدأ اهتمام من قبل الأزواج والمرأة بالادخار والاستثمار، وذلك ربما يرجع لارتفاع مستوى المعيشة .

### جدول رقم (١٥٩)

#### يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوج من الزوجة في التصرف في ميزانية الأسرة

المجموع	من دون إجابة		نادراً		أحياناً		دائماً		الاستجابات										
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%											
١٠٠٠٠	٣٨٥	٣.٨٥	٤٥	٠.٤٥	٧٠	٠.٧	٢٧	٠.٢٧	٤٤٢	٤.٤٢	١٧٠	١.٧	٣٧١	٣.٧١	١٤٢	١.٤٢	يأخذ رأيك ويعمل به		
١٠٠٠٠	٣٨٥	٣.٨٥	١٩٣	١.٩٣	٢٢١	٢.٢١	٨٥	٠.٨٥	٢٢١	٢.٢١	٨٥	٠.٨٥	٥٧	٠.٥٧	٢٢	٠.٢٢	يأخذ رأيك ولا يعمل به		
١٠٠٠٠	٣٨٥	٣.٨٥	٥٧٧	٥.٧٧	٢٢٢	٢.٢٢	٢٨٦	٢.٨٦	١١٠	١.١	٨٣	٠.٨٣	٣٢	٠.٣٢	٥٥	٠.٥٥	٢١	٠.٢١	لا يأخذ رأيك

يتضح من الجدول رقم (١٥٩) أن نسبة ( ٣.٧١% ) أجابت بأنه يأخذ برأيها ويعمل به دائماً . بينما ذكرت نسبة ( ٥.٧% ) بأن الزوج دائماً يأخذ برأيها ولا يعمل به، ونسبة ( ٥.٥% ) أجابت بأنه دائماً لا يأخذ رأيها، ويلاحظ من البيانات أعلاه أن الزوج يأخذ برأي الزوجة، ويعمل به دائماً بنسبة ( ٣.٧١% )، مما يشير إلى وجود علاقة مشاركة وتعاون، وفرصة للزوجة لإبداء الرأي والمناقشة فيه من قبل الزوج، مما يدل على تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، فالزوج سابقاً كان هو المصدر الأول والمسؤول عن مختلف القرارات الأسرية .

وجاء في دراسة ( التركي، ١٩٨٨م، ١٢٦ ) أن الزوج يحتل المرتبة الأولى في اتخاذ القرارات الخاصة بتصريف الشؤون المالية للأسرة بنسبة ( ٤.٤٢% ) يليه الزوجان معاً في المرتبة الثانية بنسبة ( ٣.٣١٥% )، وفي المرتبة الثالثة الأسرة مجتمعة بنسبة ( ٢.٢١% )، أما الزوجة وحدها والأولاد فإنهم يحتلون المرتبتين الأخيرتين .

### جدول رقم (١٦٠)

### يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقف الزوج من الزوجة

إذا كان يأخذ رأيها ويعمل به حيال التصرف في ميزانية الأسرة (×)

مستوى الدالة	قيمة كا <sup>٢</sup>	المجموع		لا يأخذ رأيك		يأخذ رأيك ولا يعمل به		يأخذ رأيك ويعمل به		موقف الزوج الحالة العملية للزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
ار٠ غير دالة	٣٦	٧٨ر٥	٢٦٧	٧ر١	١٩	٤٨ر٣	١٢٩	٤٤ر٦	١١٩	عاملة
		٢١ر٥	٧٣	١١ر٠	٨	٥٦ر٢	٤١	٣٢ر٩	٢٤	غير عاملة
		١٠٠ر٠	٣٤٠	٧ر٩	٢٧	٥٠ر٠	١٧٠	٤٢ر١	١٤٣	المجموع

(×) من دون إجابة (٤٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٠) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا<sup>٢</sup> (٣٦)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (ار٠) . وربما يرجع ذلك لكون الزوج في غير حاجة لمرتب عمل الزوجة، أو لكونه مقتنعاً بضرورة مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية شريكاً له، وأماً لأولاده، بغض النظر عن كونها عاملة أم غير عاملة، إذ قد يكون تأثير مستوى تعليم الزوج وخلفيته الاجتماعية، وطبيعة عمله، أقوى تأثيراً من متغيرات أخرى .

### جدول (١٦١)

### يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقف الزوج من الزوجة

إذا كان يأخذ رأيها ولا يعمل به حيال التصرف في ميزانية الأسرة (×)

مستوى الدالة	قيمة كا <sup>٢</sup>	المجموع		لا يأخذ رأيك		يأخذ رأيك ولا يعمل به		يأخذ رأيك ويعمل به		موقف الزوج الحالة العملية للزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠٧ غير دالة	٠٦	٧٣ر٤	١٤١	٤٥ر٤	٦٤	٤٢ر٦	٦٠	١٢ر١	١٧	عاملة
		٢٦ر٦	٥١	٤١ر٢	٢١	٤٩ر٠	٢٥	٩ر٨	٥	غير عاملة
		١٠٠ر٠	١٩٢	٤٤ر٣	٨٥	٤٤ر٣	٨٥	١١ر٥	٢٢	المجموع

(×) من دون إجابة (١٩٣) .

يوضح الجدول رقم (١٦١) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا<sup>٢</sup>

(٠٦) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٧). وربما لتأثير متغيرات أخرى أقوى من متغير الحالة العملية للزوجة، كاختناع الزوج أنه هو المسؤول عن القرارات الأسرية كافة، وحتى في ظل عمل الزوجة، وقد يكون السبب حالة الزوج المادية إذا كان في غير حاجة لدخل زوجته من العمل، وعليه لن يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات.

مما سبق نلاحظ زيادة المساحة المتاحة للزوجة من قبل الزوج للمشاركة في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، كقرار استخدام وسائل منع الحمل، وعدد الأبناء، وميزانية إنفاق الأسرة والتصرف فيها.

### ثالثاً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأبناء :

هناك مجالات في الأسرة تحتاج إلى قرار حاسم أحياناً، وبخاصة المسائل أو المجالات المتعلقة بالأبناء، سواء بالنسبة لتعليمهم، تربيته، زواجهم، وأحياناً يظهر الزوج في بعض الأمور كافة هو صاحب القرار ومنفذه، مع أنه يمكن أن يكون قد تعرض لمناقشات ومداولات بين أفراد الأسرة قبل أن يتبلور في صورته النهائية.

#### جدول رقم (١٦٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمشاركة الأبناء في مذاكرة دروسهم

المجموع	من دون إجابة		نادراً		أحياناً		دائماً		الاستجابات	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
١٠٠٠٠	٢٨٥	٢٥١	١٣٥	٢٦٨	١٠٢	٣٣٨	١٢٠	٤٤	١٧	الزوج
١٠٠٠٠	٢٨٥	٧٥	٢٩	٥٢	١	٥٧	٢٢	٨٦٥	٣٣٢	الزوجة
١٠٠٠٠	٢٨٥	٧٢٢	٢٧٨	٤٩	١٩	١٣٨	٥٣	٩١	٣٥	أي منهما
١٠٠٠٠	٢٨٥	٦١٨	٢٣٨	٢٢٩	٨٨	١٢٥	٤٨	٢٩	١١	مدرس

يتضح من الجدول رقم (١٦٢) أن نسبة (٤٤%) أجابت بأنه الزوج دائماً. وأشارت نسبة (٨٦٥%) بأن الزوجة دائماً تشارك الأبناء في مذاكرة دروسهم، في حين أجابت نسبة (٩١%) بأنه دائماً ما يقوم أي منهما (الزوج أو الزوجة) بذلك،

بينما أجابت نسبة (٢٩٪) بأنه المدرس دائماً هو من يشارك الأبناء في المذاكرة .  
ويلاحظ من البيانات أعلاه أن الزوجة هي دائماً من يشارك الأبناء في مذاكرة  
دروسهم، حيث بلغت أعلى نسبة مقارنة بالزوج أو المدرس، ( ٨٦٫٥٪ )، وقد يرجع  
ذلك لانشغال الزوج في علمه وبقائه وقتاً أطول من الزوجة في العمل، في المقابل  
ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة ووعيها بأهمية مشاركة الأبناء في مذاكرة دروسهم،  
يجعل الزوج يعتمد على الزوجة في ذلك، حتى ولو لم يكن مشغولاً بعمله، وذلك  
بحكم وجود الزوجة بالمنزل وارتباطها بالأبناء بدرجة أكبر من الزوج، ولتضائها  
وقتاً أطول معهم .

#### جدول رقم (١٦٣)

#### يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركة

#### الأبناء في مذاكرة دروسهم من قبل الزوج

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>٢</sup>	الزوج						مشاركة الأبناء الحالة العملية للزوجة		
		المجموع		نادراً		أحياناً			دائماً	
		ك	%	ك	%	ك	%		ك	%
٠٫٢ غير دالة	٣٫١	١٩٣	٧٧٫٢	٧٧	٥١٫٨	١٠٠	٨٫٣	١٦	عامة	
		٥٧	٢٢٫٨	٢٦	٥٢٫٦	٣٠	١٫٨	١	غير عامة	
		٢٥٠	٧٧٫٢	١٠٣	٥٢٫٠	١٣٠	٦٫٨	١٧	المجموع	

(×) من دون إجابة (١٣٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة  
ك<sup>٢</sup> (٣٫١)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  
(٢٠٢) . وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن زوج العاملة يشارك الأبناء دائماً  
في مذاكرة دروسهم بنسبة (٨٣٪) . أما زوج غير العاملة فإنه يشارك أبناءه دائماً  
في المذاكرة بنسبة (١٫٨٪) .

#### جدول رقم (١٦٤)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركتها  
للأبناء في مذاكرة دروسهم (x)

مستوى الدالة	قيمة كا <sup>٢</sup>	المجموع		الزوج						مشاركة الأبناء / الحالة العملية للزوجة
				نادراً		أحياناً		دائماً		
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
ار٠ غير دالة	٣ر٥	٧٧ر٨	٢٧٧			٦ر١	١٧	٩٣ر٩	٢٦٠	عاملة
		٢٢ر٢	٧٩	١ر٣	١	٦ر٣	٥	٩٢ر٤	٧٣	غير عاملة
		١٠٠ر٠	٣٥٦	٠ر٣	١	٦ر٢	٢٢	٩٣ر٥	٣٢٢	المجموع

(x) من دون إجابة (٢٩) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٤) أن قيمة كا<sup>٢</sup> بلغت ( ٣ر٥ )، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( ار٠ ) وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة العاملة تشارك الأبناء دائماً في مذاكرتهم لدروسهم بنسبة ( ٩٣ر٩ % )، في حين بلغت نسبة المشاركة الدائمة للزوجة غير العاملة ( ٩٢ر٤ % ) .

جدول رقم (١٦٥)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركة

أحد الزوجين الأبناء في مذاكرة دروسهم (x)

مستوى الدالة	قيمة كا <sup>٢</sup>	المجموع		نادراً		أحياناً		دائماً		مشاركة أحد الزوجين / الحالة العملية للزوجة
				%	ك	%	ك	%	ك	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
ار٠ غير دالة	٤ر٥	٧٤ر٨	٨٠	١٨ر٨	١٥	٤٣ر٨	٣٥	٣٧ر٥	٢٠	عاملة
		٢٥ر٢	٢٧	١٤ر٨	٤	٦٦ر٧	١٨	١٨ر٥	٥	غير عاملة
		١٠٠ر٠	١٠٧	١٧ر٨	١٩	٤٩ر٥	٥٣	٣٢ر٧	٢٥	المجموع

(x) من دون إجابة (٢٧٨) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٥) أن قيمة كا<sup>٢</sup> بلغت ( ٤ر٥ )، مما يشير إلى عدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( ٠١ ) . حيث تشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أنه بالنسبة للزوجة العاملة بلغت نسبة مشاركة أحد الزوجين دائماً للأبناء في مذاكرة دروسهم ( ٣٧٥٪ ) ، في المقابل بلغت النسبة للزوجة غير العاملة ( ١٨٥ ) .

ويلاحظ من البيانات السابقة عدم تأثير الحالة العملية للزوجة في مدة مشاركة الزوج للأبناء في المذاكرة، حيث كانت نسبة المشاركة الدائمة من قبل زوج العاملة للأبناء في المذاكرة ( ٨٣٪ ) ، في المقابل بلغت نسبة مشاركة الزوج لغير العاملة ( ١٨٪ ) ، كما يتضح ذلك في مشاركة الأبناء من قبل أحد الزوجين، إذ بلغت نسبة المشاركة الدائمة من أحدهما بالنسبة للزوجة العاملة ( ٣٧٥٪ ) ، أما غير العاملة فبلغت النسبة ( ١٨٥٪ ) . وأشارت ( عزيز : ١٩٨١م ، ١٧١ ) في نتائج دراستها أن نسبة ( ٢٧٪ ) من العاملات يشاركن بصفة دائمة الأبناء في مذاكرة دروسهم مقابل ( ١٩٣٪ ) من غير العاملات، وتشير الباحثة إلى أن نسبة مشاركة الزوجة العاملة في مذاكرة دروس أبنائها أقل من نسبة مشاركة الزوجة غير العاملة في ذلك، وتبرر الباحثة ذلك لعدم توافر الوقت الكافي لدى الزوجة العاملة للقيام بهذه المهمات، كما هو لدى الزوجة غير العاملة .

وتختلف نتائج دراسة ( عزيز ) عن الدراسة الحالية في نسبة مشاركة الزوجة العاملة وغير العاملة، إذ اتضح في هذه الدراسة، كما سبق في البيانات الأنف ذكرها أن هناك تقارباً في نسبة كل من العاملة وغير العاملة في مشاركة الأبناء في المذاكرة، إذ بلغت نسبة المشاركة الدائمة من قبل الزوجة العاملة ( ٩٣٩٪ ) ، في المقابل بلغت النسبة لغير العاملة ( ٩٢٤٪ ) ، وذلك لانشغال الزوج وبقاء الزوجة في المنزل لفترة أكثر من الزوج، وربما يرجع هذا الاختلاف في النتائج، لاختلاف طبيعة المجتمع، ومن ثم اختلاف طبيعة عمل الزوجة في كل مجتمع، أيضاً قد يرجع السبب في الاختلاف للفارق في التوقيت الزمني بين كل من الدراستين.

يوضح توزيع العينة تبعاً لمتابعة  
أمور الأبناء في المدرسة عادة

المجموع		من دون إجابة		نادراً		أحياناً		دائماً		الاستجابات
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
١٠٠٠	٣٨٥	٢٤٠	١٣١	١١٧	٤٥	٢٧٠	١٠٤	٢٧٣	١٠٥	الزوج
١٠٠٠	٣٨٥	١٦٦	٦٤	٣١	١٢	١٢٢	٤٧	٦٨١	٢٦٢	الزوجة
١٠٠٠	٣٨٥	٧٣٥	٢٨٣	٤٧	١٨	٩١	٣٥	١٢٧	٤٩	أي منهما

يتضح من الجدول رقم (١٦٦) أن نسبة ( ٢٧٣٪ ) أجابت بأنه الزوج دائماً، أما بالنسبة للزوجة فبلغت نسبة متابعتها لأمور الأبناء في المدرسة بصفة دائمة (٦٨١٪) ، بينما بلغت نسبة المتابعة الدائمة من قبل أحد الزوجين ( ١٢٧٪ ) ، ويلاحظ أن أعلى نسبة هي نسبة متابعة الزوجة الدائمة لأمور الأبناء في المدرسة، إذ بلغت ( ٦٨١٪ ) ، وربما يكون ذلك للأسباب نفسها السابق ذكرها .

جدول رقم (١٦٧)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومتابعة  
أمور الأبناء في المدرسة من قبل الزوجة (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		نادراً		أحياناً		دائماً		متابعة أمور الأبناء الحالة العملية للزوجة
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٠.١	٤٥	٧٨٢	٢٥١	٣٢	٨	١٢٧	٢٢	٨٤١	٢١١	عاملة
غير دالة		٢١٨	٧٠	٥٧	٤	٢١٤	١٥	٧٢٩	٥١	غير عاملة
		١٠٠٠	٣٢١	٣٧	١٢	١٤٦	٤٧	٨١٦	٢٦٢	المجموع

(×) من دون إجابة (٦٤) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٧) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كاً (٤٥) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.١) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن متابعة الزوجة العاملة بصفة

دائماً أعلى نسبة من متابعة غير العاملة، إذ بلغت نسبة متابعة الزوجة العاملة لأمر الأبناء في المدرسة (٨٤١٪)، وغير العاملة (٧٢٩٪)، والملاحظ أن نسبة متابعة العاملة لأمر أبنائها في المدرسة أعلى من غير المدرسة، وتختلف هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها (عزيز: ١٩٨١م، ١٧٢) من أن العاملات يسألن بصورة دائمة عن أبنائهن في المدرسة بنسبة (٢٪)، مقابل (٧٠٧٪) من غير العاملات، مما يتضح أن نسبة سؤال العاملات عن الأبناء في المدرسة أقل مما هي عليه لدى غير العاملات، وذلك لعدم توافر الوقت الكافي لدى العاملات حسب رأي الباحثة .

#### جدول رقم (١٦٨)

#### يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومتابعة

#### أمر الأبناء في المدرسة من قبل الزوج (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		نادراً		أحياناً		دائماً		متابعة أمور الأبناء المدرسية الحالة العملية للزوجة
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
٠.٧ غير دالة	٠.٦	١٨٧	٧٢.٦	١٧.١	٣.٢	٤٠.١	٧.٥	٤٢.٨	٨.٠	عاملة
		٦٧	٢٦.٤	١٩.٤	١.٣	٤٣.٣	٢.٩	٣٧.٣	٢.٥	غير عاملة
		٢٥٤	١٠٠.٠	١٧.٧	٤.٥	٤٠.٩	١٠.٤	٤١.٣	١٠.٥	المجموع

(×) من دون إجابة (١٣١) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٨) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كاً (٠.٦) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (٠.٧) .

وبالإطلاع على نسبة متابعة زوج العاملة وغير العاملة لأمر الأبناء في المدرسة بصفة دائمة نلاحظ أنها متقاربة، فبالنسبة للعاملات اتضح أن نسبة متابعة الزوج لأمر الأبناء في المدرسة بصفة دائمة بلغت (٤٢.٨٪)، ولغير العاملة (٣٧.٣٪). وفي دراسة (القاسمي: ١٩٩٣م : ٢٧٧) حينما سألت الباحثة المبحوثات في حالة مواجهة أحد الأبناء مشكلة في المدرسة، أجابت نسبة (٦٨.٤٪) بأنها تخبر الزوج؛ كي يحلها، بينما تذهب بنفسها لحلها بنسبة (٢٨.٦٪)، وتفسر الباحثة هذه

النتيجة في أن المرأة مازالت تعتمد إلى حد كبير في حل مشكلاتها ومشكلات أبنائها على الزوج .

جدول رقم (١٦٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء أو البنات

النسبة (%)	التكرار (ك)	الاستجابات
٨١٣	٣١٣	- نعم .
٦٨	٢٦	- أحياناً .
١٣	٥	- نادراً .
٠٣	١	- لا .
١٣	٥	- أخرى .
٩١	٣٥	- بدون إجابة .
١٠٠%	٣٨٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٦٩) أن نسبة ( ٨١٣٪ ) أجابت بنعم، في حين أن نسبة ( ٦٨٪ ) ذكرت أحياناً، بينما نسبة ( ١٣٪ ) أجابت بأنه نادراً ما يفعل الزوج ذلك، ونسبة ( ٣٪ ) أجابت بلا . والملاحظ أن أعلى نسبة أشارت إلى مشاوره الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء، مما يعكس فعلاً تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، إذ كان الزوج هو صاحب القرار في معظم القرارات الأسرية . وفي دراسة ( القاسمي : ١٩٩٣ م )، ( ٢٣٥ ) توصلت إلى أن الأم يؤخذ رأيها في زواج ابنتها أو ابنها بنسبة ( ٧٠٤٪ )، بينما لا يؤخذ رأيها بنسبة ( ١٠٢٪ ) .

جدول رقم (١٧٠)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوج واستشارة الزوج للزوجة

عند زواج أحد الأبناء أو البنات (×)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		مناقشة الزوج دخول الأسرة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٢٠٣ غير دالة	٣٠	٥٧	٢٠									١٠٠٠	٢٠	ابتدائي
		٨٠	٢٨					٣٦	١	٧١	٢	٨٩٣	٢٢	متوسط
		٢٩٥	١٠٣					١٩	٢	٣٩	٤	٩٤٢	٩٧	ثانوي
		٤٩٣	١٧٢	٢٩	٥	٦	١	١٢	٢	٨١	١٤	٨٧٢	١٥٠	جامعي
		٧٤	٢٦							٢٣١	٦	٧٦٩	٢٠	دراسات عليا
		١٠٠٠	٣٤٩	١٤	٥	٣	١	١٤	٥	٧٤	٢٦	٨٩٤	٣١٢	المجموع

(×) من دون إجابة (٣٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٠) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا (٢٠٣) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠١)، وبلغت نسبة استشارة الزوج لزوجته في مستوى التعليم الابتدائي (١٠٠٪)، بينما بلغت نسبة استشارة الزوجة في مستوى الدراسات العليا (٧٦٩٪). واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (القاسمي: ١٩٩٣م، ٢٤٠) في أنه لا توجد علاقة واضحة بين المستوى التعليمي للزوجة واستشارة الزوج لها في زواج الأبناء، ورأيها في زواج الأبناء، وأرجعت الباحثة السبب في ذلك لكون قرار زواج الأبناء يُعدّ من القرارات المصيرية داخل الأسرة، وعادة يتمركز في يد الزوج والزوجة والأبناء أنفسهم .

جدول رقم (١٧١)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واستشارة الزوج للزوجة

عند زواج أحد الأبناء أو البنات (×)

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>أ</sup>	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		مناقشة الزوج دخول الأسرة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٥ غير دالة	٣٠	٧٦.٦	٢٦٨	١.٩	٥	٠.٤	١	١.٥	٤	٨.٢	٢٢	٨٨.١	٢٣٦	عاملة
		٢٣.٤	٨٢					١.٢	١	٤.٩	٤	٩٣.٩	٧٧	غير عاملة
		١٠٠.٠	٣٥٠	١.٩	٥	٠.٣	١	١.٤	٥	٧.٤	٢٦	٨٩.٤	٣١٢	المجموع

(×) من دون إجابة (٣٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٧١) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة ك<sup>أ</sup> (٣٠)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٥)، وربما يرجع ذلك لمتغيرات أخرى أقوى تأثيراً كراي الأبناء أنفسهم .

جدول رقم (١٧٢)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوج واستشارته للزوجة

عند زواج أحد الأبناء أو البنات (×)

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>أ</sup>	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		استشارة الزوج تعليم الزوج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٨ غير دالة	٢٤.٢	٦.٩	٢٤	٤.٢	١			٤.٢	١	٨.٣	٢	٨٣.٣	٢٠	ابتدائي
		٩.٢	٣٢					٩.٤	٣	٣.١	١	٨٧.٥	٢٨	متوسط
		٢٢.٧	٧٩	١.٣	١					٦.٣	٥	٩٢.٤	٧٣	ثانوي
		٤٠.٨	١٤٢	٠.٧	١	٠.٧	١	٠.٧	١	٧.٧	١١	٩٠.١	١٢٨	جامعي
		٢٠.٤	٧١	٢.٨	٢					٩.٩	٧	٨٧.٣	٦٢	دراسات عليا
		١٠٠.٠	٣٤٨	١.٩	٥	٠.٣	١	١.٤	٥	٧.٥	٢٦	٨٩.٤	٣١١	المجموع

(×) من دون إجابة (٣٧) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٢) أن قيمة كا بلغت (٢٤٣)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٨) وتشير الدراسة الميدانية إلى أن نسبة استشارة الزوج لزوجته كانت متقاربة بغض النظر عن مستوى تعليم الزوج، حيث بلغت نسبة استشارة الزوج بمستوى التعليم الابتدائي لزوجته عند زواج أحد الأبناء (٨٣.٣٪). في حين بلغت نسبة استشارة الزوج بمستوى الدراسات العليا (٨٧.٣٪). وفي دراسة (التركي: ١٩٨٨م، ٢٤٨) اتضح أن (٤٩٥) من أفراد العينة يعطون أبناءهم حرية التصرف في بعض المواقف دائماً، بينما نسبة (٩٢.٠٣٪) يعطون الأبناء أحياناً حرية التصرف، في حين أن نسبة (٣.٠٢٪) من أفراد العينة لا يعطي تلك الحرية مطلقاً، وأشار الباحث إلى أن السبب في عدم إعطاء الأبناء تلك الحرية كانت لصغر نسبة الأولاد، فالخوف عليهم، يليها لأن خبراتهم محدودة، يأتي بعدها عادات المجتمع وتقاليد، وأخيراً عدم توافر الإمكانيات المادية.

#### جدول رقم (١٧٣)

يوضح توزيع أفراد العينة في حالة مواجهة أحد الأبناء مشكلة ما

النسبة (%)	التكرار (ك)	الاستجابات
٢٩	١١	- يقوم الزوج وحده بحلها .
٧٨.٤	٣٠٢	- يستشير الزوج زوجته في حلها .
١٦.٩	٦٥	- يترك الزوج الأمر للزوجة لحلها .
٠.٣	١	- أخرى.
١.٦	٦	- من دون إجابة
١٠٠٪	٣٨٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٧٣) أن نسبة (٢٩٪) أجابت بأن الزوج يقوم وحده بحل المشكلة التي تواجه أحد الأبناء، في حين ذكرت نسبة (٧٨.٤٪) أن الزوج يستشير الزوجة في حلها، بينما أجابت نسبة (١٦.٩٪) بأن الزوج يترك الأمر للزوجة لحلها .

وفي دراسة (القاسمي: ١٩٩٣م، ٢٣٣) اتضح أن للمرأة العاملة قدرة على حل

مشكلات أبنائها بنفسها بنسبة ( ١٦٣٪ )، بينما غير العاملة لها قدرة، كما أكدت بنسبة (١٢٢٪)، ونجد أن العاملة تخبر الزوج بالمشكلة؛ كي يحلها بنسبة أكبر، حيث بلغت (٣٥٧٪)، بينما نجد أن العاملة تلجأ لزوجها بنسبة (٢٢٧٪) . كما استنتجت (القاسمي) من دراستها الميدانية أن المرأة المتعلمة تذهب بنفسها لحل مشكلات أبنائها بنسبة (١٥٨٪)، بينما الأمية بنسبة (١٠٧٪)، وتفسر ذلك بأن التعليم يزيد من وعي المرأة ومشاركتها في اتخاذ العديد من القرارات والتدخل لحل المشكلات الخاصة بأسرتها، خصوصاً في ظل انشغال الزوج بأعماله خارج المنزل .

مما سبق نلاحظ أن الزوجة هي دائماً من يشارك في مذاكرة دروس الأبناء، وتتابع أمورهم في المدرسة، وذلك لانشغال الزوج في عمله، ولارتفاع مستوى تعليم الزوجة، ومن ثم وعيها بأهمية متابعة الأبناء في دراستهم، وذلك بغض النظر عن كونها عاملة أم غير عاملة .

كذلك اتضح من الدراسة الميدانية تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، وذلك من خلال استشارة الزوج للزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات أو في حالة مواجهة الأبناء مشكلة، خلافاً لما كان سائداً من قبل من عدم إتاحة تلك المساحة للزوجة للمشاركة في مثل تلك القرارات الأسرية .

#### **رابعاً : مشكلة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأمر الاقتصادي :**

ظل الزوج بوصفه رب الأسرة في المجتمع السعودي المصدر الوحيد للدخل، مدة طويلة، وهو وضع طبيعي؛ لكون العمل كان قاصراً على الرجل فقط، من منطلق أنه كان المصدر الوحيد للدخل، لذا فقد كان المسؤول عن إنفاق الدخل، وذلك في ظل كونه صاحب السلطة في اتخاذ القرارات الأسرية، إلا أنه نتيجة لارتفاع مستوى تعليم الزوجة ووعيها وتغير النظرة الاجتماعية للمرأة ولدورها الاجتماعي، بدأت تتزايد نسبة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

جدول رقم (١٧٤) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته

في بعض الأمور كالأستثمار في مشروع تجاري

النسبة (%)	التكرار (ك)	الاستجابات
٤٤ر٤	١٧١	- دائماً .
٣٤ر٤	١٦٧	- أحياناً .
٨ر٣	٣٢	- نادراً
٣ر٩	١٥	- لا .
١٠٠%	٣٨٥	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٧٤) أن نسبة ( ٤٤ر٤ %) جاءت بأنه أحياناً يجب يستشيرها، في حين أجابت نسبة ( ٨ر٣ %) بأنه لا يجب أن يستشيرها إلا نادراً، ونسبة (٣ر٩ %) ذكرت بأنه لا يجب أن يستشيرها . ويلاحظ أن أغلبية أفراد عينة البحث تؤيد وجوب استشارة الزوج لزوجته، سواء بصفة دائمة أو في بعض الأحيان . وفي دراسة ( قريطم وآخرون : ١٤٠١هـ، ٣١ ) تبين أن نسبة مشاركة المرأة في قرار إنفاق الدخل ( ٤٤ %) من حجم العينة .

جدول رقم (١٧٥)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج ووجوب استشارة الزوج لزوجته

في بعض الأمور كالأستثمار في مشروع تجاري (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		استشارة الزوج عدد سنوات
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
ار غير دالة	١٧ر٩	١١ر٨	٤٥			٦ر٧	٣	٣٧ر٨	١٧	٥٥ر٦	٢٥	أقل من خمس سنوات
		٢٩ر٢	١١١	٢ر٧	٣	٩ر٠	١٠	٤٨ر٦	٥٤	٣٩ر٦	٤٤	من ٦ - ١٠ سنة
		٢٦ر١	٩٩	٣ر٠	٣	١٢ر١	١٢	٤٢ر٤	٤٢	٤٢ر٤	٤٢	من ١١ - ١٥ سنة
		١٩ر٢	٧٣	٤ر١	٣	٤ر١	٣	٣٩ر٧	٢٩	٥٢ر١	٣٨	من ١٦ - ٢٠ سنة
		١٣ر٧	٥٢	١١ر٥	٦	٧ر٧	٤	٤٠ر٤	٢١	٤٠ر٤	٢١	أكثر من ٢٠ سنة
		١٠٠ر٠	٣٨٠	٣ر٩	١٥	٨ر٤	٣٢	٤٢ر٩	١١٣	٤٤ر٧	١٧٠	المجموع

(×) من دون إجابة (٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٥) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، مما يشير

إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( ٠.٠١ ) وتبين معطيات الجدول نفسه أن المرأة المتزوجة ( من ٥ سنوات فأقل ) أشارت بوجوب استشارة الزوج للزوجة في مثل هذه الأمور بصفة دائمة، وذلك بنسبة ( ٥٥.٦% )، بينما أشار من كان عدد سنوات زواجهم ( ٢٠ سنة فأكثر ) بوجوب ذلك بنسبة ( ٤٠.٤% ) وقد توصل التركي، (١٩٨٨م) إلى أن أول الاعتبارات التي يسترشد بها في تصريف الشؤون المالية للأسرة، ظروف الأسرة الاقتصادية، يليه الالتزام بتعاليم الإسلام، وبعده تحقيق مطالب الأولاد جميعاً، فتحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة، وبعده رفاهية الأسرة، فمراعاة التقاليد .

#### جدول رقم (١٧٦)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة ووجوب استشارة الزوج

لزوجته في بعض الأمور كالاستثمار في مشروع تجاري (×)

مستوى الدالة	قيمة كا <sup>٢</sup>	المجموع		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		استشارة الزوج عدد سنوات
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٢ غير دالة	٣.٠	٣٠.٤	١١٤	١.٨	٢	١٢.٢	١٤	٣٦.٠	٤١	٥٠.٠	٥٧	معلمة
		٣٢.٥	١٢٢	٢.٥	٣	٧.٤	٩	٤٥.١	٥٥	٤٥.١	٥٥	إدارية
		٦.٤	٢٤	٢٠.٨	٥	٨.٢	٢	٤٥.٨	١١	٢٥.٠	٦	إحصائية اجتماعية
		٠.٨	٣	٣٢.٢	١			٣٢.٢	١	٣٢.٢	١	طبيعية
		٠.٥	٢							١٠.٠	٢	ممرضة
		٠.٢	١						١٠.٠	١		سيدة أعمال
		١٩.٥	٧٣	٥.٥	٤	٦.٨	٥	٥٣.٤	٢٩	٣٤.٢	٢٥	ربة منزل
		٩.٦	٣٦			٥.٦	٢	٣٨.٩	١٤	٥٥.٦	٢٠	أخرى
		١٠٠.٠	٢٧٥	٤.٠	١٥	٨.٥	٢٢	٤٢.٢	١١٢	٤٤.٣	١٦٦	المجموع

(×) من دون إجابة (١٠) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٦) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا<sup>٢</sup> (٤٢.٣)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠٢).

وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن المعلمات أيدن ضرورة استشارة الزوج لزوجته عند اتخاذ مثل هذه القرارات، وذلك بنسبة ( ٥٠,٠ ٪ ) . وبالنسبة للإداريات فيوافقن على ذلك دائماً بنسبة ( ٤٥,١ ٪ ) . وفيما يخص الإخصائيات الاجتماعيات فأيدت نسبة ( ٢٥,٠ ٪ ) وجوب استشارة الزوج لزوجته دائماً في مثل هذه الأمور، وبالنسبة للطبيبات، فأيدن وجوب ذلك بنسبة ( ٣٣,٣ ٪ ) ، وسيدات الأعمال فرأين وجوب ذلك بنسبة ( ١٠,٠ ٪ ) ، أما الممرضات فنسبة ( ١٠,٠ ٪ ) ، وربات المنزل رأين وجوب استشارة الزوج لزوجته في مثل هذه الأمور بنسبة ( ٣٤,٢ ٪ ) . وتوصلت ( القاسمي : ١٩٩٣م، ٢٠٣ ) في دراستها الميدانية إلى أن النساء لديهن حرية التصرف في أموالهن بنسبة ( ٨٩,٣ ٪ ) بشكل عام، سواء كن متعلمات عاملات، أم غير متعلمات وغير عاملات، بينما بلغت نسبة من ليس لديهن القدرة على التصرف في أموالهن ( ٨,٧ ٪ ) ، وأن عدم وجود الحرية عند الزوجة في العادة ترجع إلى تسلط الزوج، حيث يفرض عليها المشاركة أو أخذ رأيه، وذلك بنسبة ( ٧,٢ ٪ ) من إجمالي اللاتي ليست لديهن حرية في التصرف في أموالهن . كذلك أشارت ( القاسمي ) في الدراسة نفسها إلى أن المرأة الإماراتية تملك حرية بيع الأشياء الخاصة مثل مجوهرات، عقار، سيارة، وذلك بنسبة ( ٦٣,٢ ٪ ) ، حيث ينفردن بقرار البيع ونسبة، ( ٢, ٣٤ ٪ ) لا يستطعن اتخاذ قرار بهذا الشأن. وتبرر ( القاسمي ) ذلك بأنه في حالة الشراء غالباً ما تلجأ إلى الزوج لطلب النقود اللازمة للشراء، بينما في حالة البيع لا تلجأ إليه، وإنما تأخذ رأيه فقط .

## جدول رقم (١٧٧)

## يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاختيار السلع

## الخاصة بالأسرة وقرار شرائها

من دون إجابة		نادراً		أحياناً		دائماً		استشارة الزوج طبيعة عمل الزوجة
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٥٢٢	٢٠١	١٠١	٣٩	٢٦٢	١٠١	١١٢٤	٤٤	الزوج
٤٥٥	١٧٥	٢٢٦	١٠	١٩٢	٧٤	٧٢٧	١٢٦	الزوجة
٢٣٩	٩٢	٣٢٦	١٤	٢١٨	٨٤	٥٠٢٦	١٩٥	الاثنان معاً

يتضح من الجدول رقم (١٧٧) أن نسبة (٤, ١١٪) أجابت بأنه الزوج دائماً، كما ذكرت نسبة (٧, ٧٢٪) بأنها الزوجة دائماً، وأجابت نسبة (٦, ٥٠٪) بأن من يختار السلع الخاصة بالأسرة، ويقرر شراءها دائماً الاثنان معاً. ويلاحظ من البيانات السابقة أن اختيار السلع الخاصة بالأسرة واتخاذ قرار شرائها نصيب الزوجة أعلى من الزوج بصفة دائمة، ولكن قرارهما معاً أعلى النسب، إذ بلغت (٦, ٥٠٪). وفي دراسة (قريطم وآخرون: ١٤٠١هـ، ٢٢-٢٣) اتضح أن متخذ قرار الشراء يختلف من سلعة لأخرى، ففيما تختص الزوجة بملابس الأطفال وملابسها الخاصة، يختص الزوج بشراء السيارة والمنزل والعقار، فبالنسبة لقرارهما معاً بخصوص شراء سيارة بلغت نسبة مشاركتها معاً في القرار (٣٦٪)، شراء منزل أو عقار بلغت النسبة (٢٧٪). وفي دراسة (القاسمي: ١٩٩٣، ٢٠٦) اتضح أن (٦, ٥٢٪) كنّ راضيات عن تدخل الزوج وقيامه بشراء احتياجات الأسرة، في حين أن نسبة (٦, ٧٪) كنّ غير راضيات، وأشارت نسبة (١, ٣١٪) إلى أنها راضية عن عدم أخذ الزوج برأيها عند الشراء، بينما أشارت نسبة (٦, ٢٪) بأنها غير راضية عن ذلك، وتبرر الباحثة موقف المرأة الإماراتية لرغبتها في تخفيف المسؤوليات الأسرية عن كاهلها، فقد لا تجد الوقت الذي تنفقه في شراء متطلبات الأسرة؛ لانشغالها في رعاية الأبناء وإعداد متطلبات الأسرة، لذلك تترك المسؤولية للرجل في هذا الشأن.

جدول رقم (١٧٨)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واختيار السلع

وقرار شرائها من قبل الزوج (×)

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>٢</sup>	المجموع		الزوج						اختيار السلع / الحالة الاجتماعية
				نادراً		أحياناً		دائماً		
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
ار.١٠ دالة غير	ار١	٧٣ر٩	١٣٦	١٧ر٦	٢٤	٥٣ر٧	٧٣	٢٨ر٧	٣٩	عاملة
		٢٦ر١	٤٨	٣١ر٣	١٥	٨٥ر٣	٢٨	١٠ر٤	٥	غير عاملة
		١٠٠ر٠	١٨٤	٢١ر٢	٣٩	٥٤ر٩	١٠١	٢٣ر٩	٤٤	المجموع

(×) من دون إجابة (٢٠١) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٨) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة ك<sup>٢</sup> (٨,١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن زوج العاملة يختار السلع، ويقرر شراءها دائماً بنسبة (٢٨,٧٪) ، وبالنسبة لزوج غير العاملة يقوم باختيار السلع ويقرر شراءها دائماً بنسبة (١٠,٤٪) .

جدول رقم (١٧٩)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واختيار السلع

وقرار شرائها من قبل الزوجة (×)

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>٢</sup>	المجموع		الزوج						اختيار السلع / الحالة الاجتماعية
				نادراً		أحياناً		دائماً		
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
ار.٧ دالة غير	ار٤	٧٤ر٣	١٥٦	٤ر٥	٧	٣٦ر٥	٥٧	٥٩ر٠	٩٢	عاملة
		٢٥ر٧	٥٤	٥ر٦	٣	٣١ر٥	١٧	٦٣ر٠	٣٤	غير عاملة
		١٠٠ر٠	٢١٠	٤ر٨	١٠	٣٥ر٢	٧٤	٦٠ر٠	١٢٦	المجموع

(×) من دون إجابة (١٧٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٩) عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة

واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوجة، حيث بلغت نسبة اختيار السلع وقرار شرائها دائماً من قبل الزوجة العاملة بنسبة (٠, ٥٩%) في حين بلغت النسبة دائماً لغير العاملة (٠, ٦٣%)، وبلغت قيمة كا (٠, ٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠, ٧) .

جدول رقم (١٨٠)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واختيار السلع  
وقرار شرائها من قبل الاثنين معاً (×)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		نادراً		أحياناً		دائماً		اختيار السلع
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٠,٠٢	٧,٢	٧٨,٥	٢٣,٠	٤,٣	١,٠	٢٥,٢	٥,٨	٧٠,٤	١٦,٢	عاملة
غير دالة		٢١,٥	٦,٣	٦,٣	٤	٤١,٣	٢,٦	٥٢,٤	٣,٣	غير عاملة
		١٠٠,٠	٢٩,٣	٤,٨	١,٤	٢٨,٧	٨,٤	٦٦,٦	١٩,٥	المجموع

(×) من دون إجابة (٩٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٨٠) عدم وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الاثنين، فبلغت كا (٢, ٧)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠, ٠٢) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة العاملة كان اختيارها للسلع وقرار شرائها مع الزوج دائماً بنسبة (٤, ٧٠%)، وبالنسبة لغير العاملة كان اختيارها وقرارها الشراء دائماً مع زوجها بنسبة (٤, ٥٢%) . ويلاحظ أن أعلى النسب في البيانات السابقة هي نسبة اختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوجين معاً دائماً، إذ بلغت (٤, ٧٠%)، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين نتيجة للتغيرات المجتمعية التي أثرت على المفاهيم الثقافية السائدة ومن ثم بدأت تغير العلاقات السائدة بين الزوجين .

جدول رقم (١٨١)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج لموافقة الزوجة

إذا رغب في شراء سلعة معينة

النسبة (%)	التكرار (ك)	الاستجابات
٣٥ر٨	١٣٨	- دائماً
٥٢ر٥	٢٠٢	- أحياناً
٧ر٣	٢٨	- نادراً
٤ر٢	١٦	- لا
٠ر٣	١	- أخرى
١٠٠%	٣٨٥	- المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٨١) أن نسبة (٨, ٣٥%) أجابت بأنه دائماً ما يفعل ذلك، بينما أجابت نسبة (٢, ٥٢%) بأنه أحياناً يأخذ موافقتها، في حين أن نسبة (٣, ٧%) ذكرت أنه نادراً ما يأخذ موافقتها، ونسبة (٢, ٤%) أشارت بأنه لا يفعل ذلك. وتشير معطيات الجدول نفسه إلى أن أعلى النسب تتمثل في أخذ الزوج موافقة الزوجة أحياناً في حالة رغبته في شراء سلعة معينة، وبلغت هذه النسبة (٢, ٥٢%). وفي دراسة (قريطم وآخرون : ١٤٠١هـ، ٣٢) كما سبق وأشار إلى أن الزوجة تختص بشراء ملابس الأطفال، وملابسها الخاصة، ويختص الزوج بشراء السيارة والمنزل والعقار. والملاحظ حالياً أن تخصصات الزوجة في الشراء امتدت حتى للسيارة وأحياناً للعقار، مما يشير إلى استقلال الزوجة مادياً مقارنة بوضع الزوجة سابقاً، حيث كانت معتمدة على الزوج مادياً.

## جدول رقم (١٨٢)

يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وأخذ موافقة الزوجة  
في حالة رغبة الزوج شراء سلعة معينة

مستوى الدلالة	قيمة كاً	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج موافقة زوجته عدد الأطفال
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٤ دالة	٢١٠	٢٨ر٨	١١١			٢٧	٣	٥٤	٦	٥٤ر١	١٠	٣٧ر٨	٤٢	ستنان فأقل
		٤٠ر٨	١٥٧	٠٦	١	٣ر٨	٦	٤ر٥	٧	٥٧ر٣	٩٠	٣٣ر٨	٥٣	من ٤-٣ أطفال
		٢٢ر٣	٨٦			٤ر٧	٤	٩ر٣	٨	٤٥ر٣	٣٩	٤٠ر٧	٣٥	من ٦-٥ أطفال
		٨ر١	٣١			٩ر٧	٣	٢٢ر٦	٧	٤١ر٩	١٣	٢٥ر٨	٨	٧ أطفال فأكثر
		١٠٠ر٠	٣٨٥	٣٠	١	٤ر٢	١٦	٧ر٣	٢٨	٥٢ر٥	٢٠٢	٣٥ر٨	١٣٨	المجموع

يتضح من الجدول (١٨٢) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كاً (٢١٠)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٤). وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة بمعدل أطفال (من ٠-٢)، يأخذ زوجها موافقتها دائماً بنسبة (٣٧ر٨٪)، أما بالنسبة للزوجات بمعدل (٣ أو ٤ أطفال) فيأخذ زوجها موافقتها دائماً بنسبة (٣٣ر٨٪)، في حين أن الزوجات بمعدل أطفال (٥ أو ٦ أطفال) فإن زوجها يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٤٠ر٧٪)، والزوجة بمعدل أطفال (٧ فأكثر)، فالزوج يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٢٥ر٨٪). والملاحظ أن الزوج يأخذ موافقة الزوجة أحياناً بإجمالي مجموع أكثر من دائماً، إذ بلغ إجمالي أحياناً (٢٠٢) بنسبة (٥٢ر٥٪)، بينما دائماً بلغ الإجمالي (١٣٨) بنسبة (٣٥ر٨٪)، وقد يرجع ذلك لتنوع السلع التي يشتريها الزوج أحياناً، إذ إنه من المتعارف عليه في المجتمع أن هناك سلعاً يختص الزوج بشرائها كسيارته الخاصة، وبعضهم عقار للاستثمار، أو أحياناً يكون غير مخطط أصلاً أن يشتري سلعة معينة، ولكن قد تعجبه ويشتريها من غير الرجوع للزوجة.

جدول رقم (١٨٣)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات العمل وأخذ الزوج موافقة الزوجة

في حالة رغبة الزوج شراء سلعة معينة (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج موافقة زوجته عدد سنوات العمل
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠١ دالة	٣٠.٩	٢٦.٢	٧٩			٦.٣	٥	٥.١	٤	٥٥.٧	٤٤	٣٢.٩	٢٦	أقل من ٥ سنوات
		٣٤.٩	١٠.٥			١.٠	١	١١.٤	١٢	٥٣.٣	٥٦	٣٤.٣	٣٦	من ٥-١٠ سنوات
		١٩.٣	٥.٨	١.٧	١	٣.٤	٢	٦.٩	٤	٥٣.٤	٣١	٣٤.٥	٢٠	من ١٠-١٥ سنة
		١٤.٣	٤.٣					٧.٠	٢	٣٧.٢	١٦	٥٥.٨	٢٤	من ١٥-٢٠ سنة
		٥.٣	١.٦			١٨.٨	٣			٣٧.٥	٦	٤٣.٨	٧	من ٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠.٠	٣٠.١	٠.٣	١	٣.٧	١١	٧.٦	٢٣	٥٠.٨	١٥٣	٣٧.٥	١١٣	المجموع

(×) عدد العائلات في العينة (٣٠١)

يتضح من الجدول رقم (١٨٣) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كاً (٣٠.٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١). وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة في فئة (من ٥ سنوات) الزوج يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٣٢.٩٪)، بينما الزوجات في فئة (من ١٠-٥ سنوات) الزوج يأخذ موافقتهم دائماً بنسبة (٣٤.٣٪)، في حين أن الزوجة في فئة (من ١٠-١٥ سنة)، الزوج يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٣٤.٥٪)، بينما الزوجات في فئة (من ١٥-٢٠ سنة) فالزوج يأخذ موافقتهم في شراء سلعة معينة دائماً بنسبة (٥٥.٨٪). وبالنسبة للزوجات في فئة (٢٠ سنة فأكثر)، فالزوج يأخذ موافقتهم دائماً بنسبة (٤٣.٨٪) والملاحظ أن الزوج يأخذ موافقة الزوجة دائماً بنسبة إجمالية (٣٧.٥٪) وأن النسبة تتزايد بازدياد عدد سنوات الزواج، وأحياناً يأخذ موافقتها بنسبة إجمالية (٥٠.٨٪)، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها (شندل: ١٩٧٥م، ١٠٩) أن عمل الزوجة أثر على العلاقات الزوجية عن طريق

إسهامتها في القرارات الأسرية، وتوزيع المسؤولية بين الزوجين فيما يتعلق بالأمور المنزلية والأبناء، كذلك توصلت (القاسمي: ١٩٩٥م، ٢٧١) إلى أن نسبة (٦٧٪) من المبحوثات يشاركن في بعض القرارات الأسرية، ونسبة (١٧٪) تشارك حسب رغبة الزوج، ونسبة (٤٠٪) على حسب الظروف، ونسبة (٢٪) من المبحوثات لا يشاركن على الإطلاق في اتخاذ القرار داخل الأسرة، وتشير (القاسمي) إلى أن أكثر المبحوثات في عينة الدراسة يؤكدن على أنهن يشاركن الزوج القرار في بعض الشؤون الخاصة بالأسرة .

#### جدول رقم (١٨٤)

#### يوضح العلاقة بين عمل الزوج وأخذ موافقة الزوجة في حالة رغبته في شراء سلعة معينة (×)

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>٢</sup>	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج موافقة زوجته  عمل الزوج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٣ ر.دالة	٣٧٩	٥٠.١	١٩٣			٢.٦	٥	٦.٧	١٣	٥٣.٤	١٠٣	٣٧.٢	٧٢	موظف حكومي مدني
		١٢.٥	٤٨			٦.٣	٣	٦.٣	٣	٥٤.٢	٢٦	٣٣.٣	١٦	موظف حكومي عسكري
		٢٢.٣	٨٦	١.٢	١	٤.٧	٤	٨.١	٧	٤٥.٣	٢٩	٤٠.٧	٢٥	موظف قطاع خاص
		٩.٦	٣٧			٥.٤	٢	٢.٧	١	٥٩.٥	٢٢	٣٢.٤	١٢	أعمال حرة
		١.٣	٥					٤٠.٠	٢	٦٠.٠	٢			تاجر
		٢.٩	١١					١٨.٢	٢	٦٣.٦	٧	١٨.٢	٢	متسبب
		١.٣	٥			٤٠.٠	٢			٤٠.٠	٢	٢٠.٠	١	أخرى
		١٠٠.٠	٣٨٥	٠.٣	١	٤.٢		٧.٣	٢٨	٥٣.٥	٢٠٢	٣٥.٨	١٣٨	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٨٤) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة ك<sup>٢</sup> (٣٧٩)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٣ ر.). وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الأزواج الموظفين في الوظائف الحكومية المدنية، يأخذون دائماً موافقة زوجاتهم عند رغبتهم في شراء سلعة معينة بنسبة (٣٧.٢٪)، وبالنسبة للأزواج الموظفين في وظائف عسكرية، فإنهم يأخذون موافقة الزوجة دائماً على شراء سلعة معينة بنسبة (٣٣.٣٪)، أما ما يخص موظفي

القطاع الخاص، فإنهم يأخذون موافقة زوجاتهم دائماً بنسبة (٤٠٧٪)، وبالنسبة لرجال الأعمال فإن الزوج يأخذ موافقة زوجته دائماً عند شراء سلعة معينة بنسبة (٣٣٤٪)، والمتسببون فإن الزوج يأخذ موافقة الزوجة دائماً بنسبة (١٨٢٪). والملاحظ من البيانات السابقة أن موظفي القطاع الخاص هم أكثر الفئات أخذاً لموافقة الزوجة دائماً بنسبة (٤٠٧٪)، وتظل بقية الفئات نسبتها مقارنة لتلك النسبة؛ إذ نسبة الموظفين الحكوميين المدنيين بلغت (٣٧٣٪). وبلغ إجمالي أخذ موافقة الزوجة (٨٨٣٪). مما يشير إلى مشاركة الزوج والزوجة في اتخاذ مثل هذا القرار.

#### جدول رقم (١٨٥)

#### يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج رأي الزوجة في شراء السلع المعمرة

الاستبانة	دائماً		أحياناً		نادراً		من دون إجابة		المجموع	النسبة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
السيارة	١٦٠	٤١٦	١٤٧	٣٨٠	٦٥	١٦٩	١٣	٣٤	٣٨٥	١٠٠٪
المنزل	٢٤٩	٦٤٧	٧٥	١٩٥	٢٥	٦٥	٣٦	٤٩	٢٨٥	١٠٠٪
الأثاث	٢٩٦	٧٦٩	٥٨	١٥١	١٠	٢٦	٢١	٥٥	٣٨٥	١٠٠٪
عقار الاستثمار	٩٣	٢٤٢	١٣٠	٣٣٨	٩٧	٢٥٢	٦٥	١٦٩	٣٨٥	١٠٠٪
تأمين مستقبل الأولاد	١٩٨	٥١٤	٩٦	٢٤٩	٤٠	١٠٤	٥١	١٣٢	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٨٥) أن نسبة (٤١٦٪) أجابت بأنه يفعل ذلك دائماً عند شراء سيارة. أما بالنسبة للمنزل فأجابت نسبة (٦٤٧٪) بأن الزوج يأخذ رأيها دائماً في حال رغبته الشراء، أما فيما يتعلق بأثاث المنزل، فذكرت نسبة (٧٦٩٪) أن الزوج دائماً يأخذ رأيها، أما عقار الاستثمار، فقد أجابت نسبة (٢٤٢٪) بأن الزوج دائماً يأخذ رأيها. وفيما يخص تأمين مستقبل الأولاد أجابت نسبة (٥١٤٪) بأن الزوج دائماً يأخذ رأيها. الملاحظ من البيانات السابقة أن الزوج يستشير الزوجة في بعض السلع أكثر من غيرها، وربما يرجع ذلك لأن هذه السلع متعارف أنها من اختصاص الرجل، كالسيارة الخاصة به، وعقار للاستثمار، حيث في المقابل نجد أن أثاث المنزل يأخذ الزوج رأي الزوجة فيه دائماً بنسبة (٧٦٩٪) كذلك المنزل بنسبة

(٦٤٧٪)، وتأمين مستقبل الأولاد بنسبة (٥١٤٪). وهذه النسب تعطي انطباعاً بروح التفاهم وتبادل الآراء بين الزوجين .

جدول رقم (١٨٦)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة واستشارة الزوج لزوجته في بعض الأمور ك شراء عقار لاستثمار (×)

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>٢</sup>	المجموع		نادراً		أحياناً		دائماً		استشارة الزوج لزوجته عدد سنوات عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٢ دالة	١٨٠	٢٨٢	٦٩	٤٢٠	٢٩	٣٧٧	٢٦	٢٠٣	١٤	أقل من ٥ سنوات
		٣٢٧	٨٠	٢٧٥	٢٢	٤٥٠	٣٦	٢٧٥	٢٢	من ٥-١٠ سنوات
		٢١٦	٥٣	٢٢٦	١٢	٣٢١	١٧	٤٥٣	٢٤	من ١٠-١٥ سنة
		١٣٩	٣٤	١٧٦	٦	٣٥٣	١٢	٤٧١	١٦	من ١٥-٢٠ سنة
		٣٧	٩	١١١	١	٤٤٤	٤	٤٤٤	٤	من ٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠٠	٢٤٥	٢٨٦	٧٠	٣٨٨	٩٥	٣٢٧	٨٠	المجموع

(×) من دون إجابة (٥٦)، عدد العائلات (٣٠١)

يتضح من الجدول رقم (١٨٦) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة ك<sup>٢</sup> (١٨٠)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٢٠). وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة في فئة (أقل من خمس سنوات) يأخذ رأيها في شراء عقار للاستثمار دائماً بنسبة (٢٠٣٪). أما الزوجة في فئة (من ٥-١٠ سنوات)، فالزوج يأخذ رأيها في ذلك بنسبة (٢٧٥٪)، وبالنسبة للزوجة في فئة (من ١٠-١٥ سنة)، فالزوج يأخذ رأيها دائماً بنسبة (٤٥٣٪)، أما الزوجة في فئة (من ١٥-٢٠ سنة) فالزوج يأخذ رأيها دائماً بنسبة (٤٧١٪)، وبخصوص الزوجة في فئة (٢٠ سنة فأكثر) فإن الزوج يأخذ رأيها بنسبة (٤٤٤٪). ويلاحظ أن أخذ رأي الزوجة دائماً ترتفع نسبته بازدياد عدد سنوات عمل الزوجة، وربما ذلك يرجع لزيادة إسهامها بجزء كبير من دخلها في الإنفاق على الأسرة، ومن ثم يتيح لها الزوج مساحة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، أو قد يكون ذلك يرجع لأن العقار المستثمر يكون باسمها ومن دخلها، والزوج فقط من يقوم بعملية الشراء .

جدول رقم (١٨٧)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وأخذ الزوج رأي زوجته

في تأمين مستقبل الأبناء (×)

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>٢</sup>	المجموع		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج رأي زوجته عدد سنوات عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٣ دالة	٨ر٦	٢٦ر٤	٦٨	١٠ر٣	٧	٢٧ر٩	١٩	٦١ر٨	٤٢	أقل من ٥ سنوات
		٣٤ر١	٨٨	١٣ر٦	١٢	٢٩ر٥	٢٦	٥٦ر٨	٥٠	من ٥-١٠ سنوات
		٢١ر٣	٥٥	١٢ر٧	٧	٢٣ر٦	١٣	٦٣ر٦	٣٥	من ١٠-١٥ سنة
		١٤ر٠	٣٦	٢ر٨	١	٢٧ر٨	١٠	٦٩ر٤	٢٥	من ١٥-٢٠ سنة
		٤ر٣	١١	٩ر١	١			٩٠ر٩	١٠	من ٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠ر٠	٢٥٨	١٠ر٩	٢٨	٢٦ر٤	٦٨	٦٢ر٨	١٦٢	المجموع

(×) عدد العائلات (٣٠١)، من دون إجابة (٤٣).

يتضح من الجدول رقم (١٨٧) عدم وجود ارتباط بين عدد سنوات عمل الزوجة وتأمين مستقبل الأولاد، إذ بلغت قيمة ك<sup>٢</sup> (٨ر٦)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٣)

جدول رقم (١٨٨)

العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وشراء المنزل (×)

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>٢</sup>	المجموع		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج رأي زوجته عدد سنوات عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.١ دالة	١٢ر٨	٢٧ر٤	٧٤	٦ر٨	٥	٢٥ر٧	١٩	٦٧ر٦	٥٠	أقل من ٥ سنوات
		٣٤ر٤	٩٣	١٠ر٨	١٠	١٩ر٤	١٨	٦٩ر٩	٦٥	من ٥-١٠ سنوات
		٢٠ر٠	٥٤	١ر٩	١	١٦ر٧	٩	٨١ر٥	٤٤	من ١٠-١٥ سنة
		١٤ر٨	٤٠	٥ر٠	٢	١٠ر٠	٤	٨٥ر٠	٣٤	من ١٥-٢٠ سنة
		٣ر٣	٩					١٠٠ر٠	٩	من ٢٠ سنة فأكثر
		١٠٠ر٠	٢٧٠	٦ر٧	١٨	١٨ر٥	٥٠	٧٤ر٨	٢٠٢	المجموع

(×) عدد العائلات (٣٠١)، من دون إجابة (٣١).

يتضح من الجدول رقم (١٨٨) عدم وجود علاقة بين متغير عدد سنوات عمل الزوجة وشراء المنزل، إذ بلغت قيمة كا (١٢٨)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) .. وربما يرجع ذلك لكون هذه السلع عادة ومتعارف عليها أنها باسم الرجل، حتى ولو شاركت الزوجة بجزء من دخلها فيه، وبالذات المنزل، كثيراً من الزوجات يشاركن مادياً في شرائه ويكون باسم الزوج .

#### جدول رقم (١٨٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ من المال

النسبة (%)	التكرار (ك)	الاستجابات
٢٢ر٦	٨٧	- دائماً
٣٨ر٧	١٤٩	- أحياناً
١٦ر٤	٦٣	- نادراً
٢١ر٦	٨٣	- لا
٠ر٥	٢	- أخرى
٠ر٣	١	- من دون إجابة
١٠٠%	٣٨٥	- المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٨٩) أن نسبة (٢٢ر٦٪) بأن الزوج دائماً يأخذ رأيها، ونسبة (٣٨ر٧٪) أجابت بأنه أحياناً يأخذ رأيها، بينما نسبة (١٦ر٤٠٪) ذكرت أنه نادراً ما يأخذ رأيها، في حين أن نسبة (٢١ر٦٪) أجابت بأنه لا يأخذ رأيها . ويلاحظ أن أعلى نسبة في أخذ الزوج لرأي زوجته أحياناً، وليس دائماً، وربما يرجع ذلك لكون الموضوع يختص بالزوج؛ لكونه صديقه، ولأنه سيساعده من دخله الخاص، وربما الزوجة تملك الحرية نفسها في اتخاذ قرار المساعدة، وفي دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢٠٨-٢٠٩) اتضح من الدراسة الميدانية أن نسبة (٧٣٪) من عينة الدراسة تأخذ رأي الزوج عند مساعدة الأهل، وتبين أن (١١ر٧٪) تساعدهم دون أخذ رأيها، أو أنها تطيع أمره بنسبة (١١ر٢٪) في حالة رفضه مساعدتها لأهلها، أو تحاول إقناعه بنسبة (٦٧ر٩٪) .

جدول رقم (١٩٠)

يوضح العلاقة بين عمل الزوج وأخذ موافقة الزوجة

في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال (×)

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>أ</sup>	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج موافقة زوجته عمل الزوج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.١ دالة	٤٢٣	٥٠.٠	١٩٢			١٨٢	٣٥	١٥٣٦	٣٠	٤٢٣٧	٨٢	٢٣٢٤	٤٥	موظف حكومي مدني
		١٢.٥	٤٨			١٦.٧	٨	١٦.٧	٨	٢٢.٩	١١	٤٣.٨	٢١	موظف حكومي عسكري
		٢٢.٤	٨٦	٢.٣	٢	٢٦.٧	٢٣	١٨.٦	١٦	٢٢.٦	٢٨	١٩.٨	١٧	موظف قطاع خاص
		٩.٦	٣٧			٢٤.٣	٩	١٨.٩	٧	٥٤.١	٢٠	٢.٧	١	أعمال حرة
		١.٣	٥			٦.٠	٣	٢٠.٠	١	٢٠.٠	١			تاجر
		٢.٩	١١			٢٧.٣	٣	٩.١	١	٣٦.٤	٤	٢٧.٣	٣	متسبب
		١.٣	٥			٤.٠	٢			٦.٠	٣			أخرى
		١٠٠.٠	٣٨٤	٠.٥	٢	٢١.٦	٨٣	١٦.٤	٦٣	٢٨.٨	١٤٩	٢٢.٧	٨٧	المجموع

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٩٠) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة ك<sup>أ</sup> (٤٢٣)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.١) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الموظف الحكومي المدني يأخذ رأي الزوجة دائماً بنسبة (٤٢.٣%)، أما بالنسبة للموظف الحكومي العسكري فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (٤٣.٨%)، أما موظف القطاع الخاص فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (١٩.٨%)، وبالنسبة لرجل الأعمال فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (٢.٧%)، بالنسبة للزوج المتسبب فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (٢٧.٣%)، ويلاحظ من البيانات السابقة أن الزوج في فئة الموظفين العسكريين أكثر من يأخذ رأي الزوجة دائماً، إذ بلغت النسبة (٤٣.٨%)، أما الزوج في فئة رجال الأعمال، أكثر من يأخذ رأي الزوجة أحياناً، إذ بلغت النسبة (٥٤.١%)، أما الزوج في فئة التجار، فإنه أقل من يأخذ رأي زوجته في ذلك، إذ بلغت النسبة (٢.٠%)، كذلك الزوج في الفئة نفسها أكثر من لا يأخذ

رأي الزوجة في ذلك، إذ بلغت النسبة (٦٠٪)، مقارنة ببقية القطاعات الوظيفية، وربما يرجع ذلك لطبيعة عمل التجار وعلاقتهم مع بعضهم بوصفهم تجاراً .

جدول رقم (١٩١)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوج وأخذ موافقة الزوجة

في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال (×)

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>أ</sup>	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج موافقة زوجته تعليم الزوج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠١-غيردالة	٤٢٣	٦٥	٢٥			٤٠٠	١٠	١٢٠	٣	١٦٠	٤	٣٢٠	٨	ابتدائي
		٨٦	٣٣			١٨٢	٦	١٢١	٤	٥٤٥	١٨	١٥٢	٥	متوسط
		٢٢٣	٨٥			٢١٢	١٨	١٦٥	١٤	٤٣٥	٣٧	١٨٨	١٦	ثانوي
		٤٢١	١٦١	١٢	٢	٢١٧	٣٥	١٨٦	٣٠	٣٦٠	٥٨	٢٢٤	٣٦	جامعي
		٢٠٢	٧٧			١٦٩	١٣	١٥٦	١٢	٤٠٣	٣١	٢٧٣	٢١	دراسات عليا
		٠٣	١			١٠٠٠	١							
		١٠٠٠	٣٨٢	٠٥	٢	٢١٧	٨٣	١٦٥	٦٣	٣٨٧	١٤٨	٢٢٥	٨٦	المجموع

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (١٩١) عدم وجود علاقة بين تعليم الزوج وأخذ رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير من المال، إذ بلغت قيمة ك<sup>أ</sup> (٢١٧)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٣) .

جدول رقم (١٩٢)

يوضح العلاقة بين دخل الأسرة وأخذ موافقة الزوجة  
في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال (×)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج موافقة زوجته  تعليم الزوج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
١١-غيردالة	٣٢٣	٤ر٥	١٧			١٧ر٦	٣	١٧ر٦	٣	٣٥ر٣	٦	٢٩ر٤	٥	أقل من ٤٠٠٠ ريال
		٩ر٢	٣٥			٤٠ر٠	١٤	١٧ر١	٦	٢٥ر٧	٩	١٧ر١	٦	أقل من ٦٠٠٠ ريال
		٧ر٦	٢٩	٣ر٤	١	١٧ر٢	٥	٢٠ر٧	٦	٣٤ر٥	١٠	٢٤ر١	٧	أقل من ٨٠٠٠ ريال
		١٧ر١	٦٥			١٦ر٩	١١	١٢ر٣	٨	٥٣ر٨	٣٥	١٦ر٩	١١	أقل من ١٠٠٠٠ ريال
		٢٧ر٣	١٠٤			١٥ر٤	١٦	١٩ر٢	٢٠	٣٤ر٦	٣٦	٣٠ر٨	٣٢	أقل من ١٥٠٠٠ ريال
		١٧ر٦	٦٧	١ر٥	١	١٩ر٤	١٣	١٤ر٩	١٠	٤٣ر٣	٢٩	٢٠ر٩	١٤	أقل من ٢٠٠٠٠ ريال
		١٠٠ر٠	٣٨١	٠ر٥	٢	٢١ر٥	٨٢	١٦ر٥	٦٣	٣٨ر٦	١٤٧	٢٢ر٥	٨٧	المجموع

(×) من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (١٩٢) عدم وجود علاقة بين دخل الأسرة وأخذ رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير من المال، إذ بلغت قيمة كا (٢٢٣٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.١١)

جدول رقم (١٩٢)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج رأي الزوجة  
في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال (×)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		أخرى		لا		نادراً		أحياناً		دائماً		أخذ الزوج موافقة زوجته  دخل الأسرة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠ر٥ غيردالة	٢٣٣	٧٨ر٤	٣٠١	٠ر٧	٢	٢١ر٦	٦٥	١٥ر٠	٤٥	٣٨ر٩	١١٧	٢٣ر٩	٧٢	عاملة
		٢١ر٦	٨٣			٢١ر٧	١٨	٢١ر٧	١٨	٣٨ر٦	٣٢	١٨ر١	١٥	غير عاملة
		١٠٠ر٠	٣٨٤	٠ر٥	٢	٢١ر٦	٨٣	٢١ر٦	٦٣	٣٨ر٨	١٤٩	٢٢ر٧	٨٧	المجموع

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٩٣) عدم وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة وأخذ رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير من المال، إذ بلغت قيمة كا (٣٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٥) .

وربما يرجع عدم وجود العلاقة بين هذه المتغيرات لكون مساعدة قريب أو صديق للزوج أمر خاص به بغض النظر عن هذه المتغيرات، خاصة أنه أمر متعارف عليه للوقوف بجانب الصديق أو القريب في حالة مروره بضائقة مالية .

مما سبق نلاحظ أن الزوجة السعودية احتلت مركزاً مرموقاً في دورها بوصفها عضواً فاعلاً في الأسرة؛ لكونها إنسانة متعلمة وأحياناً عاملة، ففرضت مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

### خامساً : الخلاصة :

استناداً إلى النتائج الميدانية التي عرضناها لها خلال هذا الفصل لمجالات مشاركة الزوجة العاملة، نذكر مجموعة من الحقائق فيما يلي :

١. اختلاف طبيعة العلاقة بين الزوجين في الوقت الحاضر عما سبق، حيث إن أغلبية الزوجات يستشيرهن أزواجهن في مشكلة ما، ويأخذ برأيها بنسبة (٥٤٣٪) إذا كان مقبولاً .

٢. مشاركة الزوجة بفاعلية في مجال شؤون البيت والأسرة، وذلك بنسبة (٩٥١٪) وتعليم الأبناء بنسبة (٨٩٦٪)، والتعامل مع مشكلاتهم بنسبة (٨٧٣٪) .

٣. تقل المساحة المتاحة للزوجة في تحديد منطقة السكن، إذ كانت نسبة مشاركة الزوجة (٣١٧٪)، ومجال زيارة الأقارب والجيران بنسبة (٤٧٨٪) .

٤. أهم مقترحات الزوجة لتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ مختلف القرارات

الأسرية، تربية المرأة على ضرورة المشاركة بنسبة (١٨٢٪)، توعية الرجل بذلك بنسبة (٠٨٪)، ورفع مستواها التعليمي بنسبة (٤٦٢٪) والاهتمام بتثقيفها بنسبة (٢٦٢٪)، وتغير نظرة المجتمع لها بنسبة (٣٩٪) .

٥. إن قرار استخدام وسائل منع الحمل يتخذ من قبل الزوجين معاً بنسبة (٧٠٦٪) .

٦. إن القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله، يتخذ من قبل الزوجين بنسبة (٨٣١٪) .

٧. إن نسبة (٥٦٩٪) من أفراد عينة البحث تتناقش مع زوجها في ميزانية إنفاق الأسرة.

٨. أغلبية الأزواج يستشيرون الزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات بنسبة (٨١٣٪) .

٩. إن نسبة (٤٤٪) من أزواج المبحوثات يشاركون الأبناء في مذاكرة دروسهم، مقابل نسبة (٨٦٥٪) من الزوجات .

١٠. عند مواجهة أحد أبناء المبحوثات مشكلة، فإن الزوج يستشير الزوجة في حلها بنسبة (٧٨٤٪) .

١١. إن نسبة (٢٧٣٪) من أزواج المبحوثات يتابعون أمور أبنائهم في المدرسة دائماً مقابل نسبة (٦٨١٪) من الزوجات .

١٢. إن نسبة (٣٧١٪) من أفراد عينة البحث يأخذ زوجها برأيها، ويعمل به فيما يتعلق بالتصرف في ميزانية الأسرة .

١٣. اختيار السلع الخاصة بالأسرة وقرار شرائها يكون من قبل الزوجين معاً بنسبة (٥٠٦٪) .

١٤. الزوج يستشير الزوجة دائماً، ويأخذ موافقتها لشراء بعض السلع المعمرة كالمنزل بنسبة (٤١٦٪) والأثاث بنسبة (٧٦٩٪) وتأمين مستقبل الأولاد بنسبة (٥١٤٪)، وعند شراء السيارة بنسبة (٤١٦٪) وعقار للاستثمار بنسبة (٢٤٢٪).
١٥. الزوج يأخذ موافقة الزوجة دائماً في حالة رغبته شراء سلعة معمرة معينة بنسبة (٣٥٨٪)، وأحياناً بنسبة (٥٢٢٪).